

... ويبقى الحكم على الواقع

## الفصائيات العربية أعدت خططها لتغطية «محايدة» للانتخابات



### كتب حسام عز الدين

قد يكون بالإمكان السيطرة على وسائل الإعلام المحلية المختلفة، المرئية والمكتوبة والمسموعة، خلال الانتخابات الرئاسية القادمة، من خلال مجموعة من القوانين التي أقرتها اللجنة المركزية للانتخابات، أو من خلال إجراءات تنفيذية قد تتخذها وزارة الإعلام الفلسطينية بحق هذه الوسائل، كما لوح وكيل وزارة الإعلام أحمد صبح بان الوزارة ستقدم كل وسيلة إعلام، لا تتخذ الحيادية في التغطية، إلى القضاء.

وإن كانت قوانين وإجراءات لجنة الانتخابات المركزية ووزارة الإعلام، تسري على وسائل الإعلام المحلية، فإنه قد لا يكون بالإمكان أن تسري هذه القوانين على المحطات الفضائية العربية، وبخاصة تلك التي باتت وسيلة متابعة أساسية في حياة الناخبين.

ويبدو مراقبون تخوفهم، من أن تمارس قنوات عربية للعبة الإعلامية في تمرير دعاية إعلامية لمرشح على حساب مرشح آخر، وبخاصة أن المحطات الفضائية العربية اقتحمت كل بيت فلسطيني في الداخل والخارج. ويؤكد ممثلون عن محطات فضائية عربية فاعلة في الأراضي الفلسطينية، بأن إدارات هذه المحطات المركزية بحثت قضية الحيادية في التغطية الإعلامية، وبخاصة خلال الدعاية الانتخابية التي تبدأ في السادس والعشرين من الشهر القادم. واتفقت إدارات هذه المحطات، كل بذاتها، على تخصيص مدة متساوية لكل مرشح، لا تزيد ولا تقل عن المدة الممنوحة لمرشح آخر.

وعلى الرغم من الاستعدادات والترتيبات التي اتخذتها غالبية القنوات العربية لتغطية الانتخابات الرئاسية في التاسع من الشهر القادم، فإن وليد العمري مدير مكتب قناة الجزيرة، لا يعتقد أن عمل محطاته خلال الدعاية الانتخابية سيكون سهلاً، بل يصف الحالة بأنها ستكون بـ«منتهى الصعوبة»، معرباً عن نجاح محطة في التغطية

## نهافت المجلس التشريعي

لقد أضحت أغلبية من أعضاء المجلس التشريعي دون بوصلة بعد وفاة الرئيس عرفات. لقد كان الرئيس الراحل في مقدوره أن يحسم، ولكن الأغلبية الموالية للرئيس و«فتح» أضحت مجموعة من الأفراد تتنازعها المصالح الفردية.

لا شيء غير ذلك يمكن أن يفسر موقف بعض الأعضاء من قانون الانتخابات المقترح قيد النظر حالياً من قبل المجلس. ومهما حاول البعض ابتداء أسباب لإعادة النظر في القانون المقترح، كالقول إنه توجد حاجة لوجود قانون للأحزاب أولاً، أو ما شابه، ومن الجلي أنها جميعاً أعدار واهية لا تنطلي على أحد. فالقانون المقترح يحدد بوضوح أن الترشيح للمجلس التشريعي يمكن أن يكون على شكل قوائم انتخابية، وليس ضرورة على شكل أحزاب. هذا إضافة إلى ترشيحات فردية. كل هذا معروف للجميع، ما يظهر بطلان الأسباب المعلنة للتأجيل والتسويق.

ومن الجلي أنه من مساوئ المرحلة الانتقالية بعد وفاة الرئيس عرفات أن أغلبية من المجلس التشريعي أضحت تتحرك فقط بفعل المصالح الفردية والشخصية. ومن الواضح أيضاً أنه يوجد في هذه الحالة تعارض كبير في المصلحة وفي الأدوار، إذ أنه يقع على عاتق المجلس النيابي العمل من أجل الصالح العام، ولكن هذا يتعارض مع مصالح عدد من الأفراد أعضاء المجلس، أي أن إصلاح قانون الانتخابات قد يؤدي إلى فقدانهم مقاعد في المجلس النيابي القادم. وهذه قاعدة أساسية تؤدي إلى فقدان الأهلية في القرار، نظراً لتعارض المصالح والأدوار. ويبدو أن عدداً لا يستهان به من أعضاء المجلس غافلون عن تبعاتها.

ومقابل الحديث عن انتقال سلس للقيادة الفلسطينية بعد رحيل الرئيس عرفات وتهنئة الذات بهذا الإنجاز، يقف بعض أعضاء المجلس الآن حجر عثرة أمام التغيير لاهتمامهم فقط بمصالحهم الفردية والذاتية. ولو كان لدينا محاكم دستورية فاعلة لأمكن رفع قضية ضد هؤلاء الأعضاء انطلاقاً من وجود تعارض في المصلحة والأدوار، وبالتالي عدم أهليتهم للقرار المتعلق بالنظام الانتخابي الأمثل لفلسطين.

وتشير استطلاعات الرأي إلى تفضيل أغلبية من الجمهور لنظام انتخابي مختلط يجمع ما بين التمثيل النسبي لنصف المقاعد على الأقل لدائرة واحدة على صعيد الوطن، إضافة إلى دائرة لنصف المقاعد تجري الانتخابات لها على أساس النظام الأغليبي. وهو توجه أيدته أغلبية من الفصائل والأحزاب، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني وشخصيات اعتبارية متنوعة. كل هذا لا وزن له لدى المجلس التشريعي. وعليه يجب القول إن عدداً من أعضاء المجلس التشريعي فقدوا البوصلة، وفقدوا المسؤولية، وفقدوا الأهلية لاتخاذ قرار من هذا النوع يمس صلب النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي. والمجتمع الفلسطيني ومؤسساته مدعو الآن لحاسبة هذا المجلس على سوء أدائه، وردعه لعله قد يرتد قبل أن يحدث ضرراً كبيراً لمستقبل النظام السياسي في فلسطين.

ويجب أن يفهم المجلس أن السلطة العليا تبقى دائماً في يد الجمهور، وذلك أن الإنابة هي سلطة أثمانية ومشروطة بالعمل للمصالح العام. وقد تخلى عدد من أعضاء المجلس عن هذه الأمانة وتنكروا لشروط إنابتهم من قبل الجمهور. نأمل أن يكون هذه انفعالات مؤقتة وظرفاً عارضاً، إذ ما زال في الإمكان إصلاح الضرر، واسترداد ثقة الجمهور بإقرار القانون المقترح دون تعديل يفرغه من أي مضمون، ويحيد به عن هدفه الأساسي، وهو إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، بدءاً بإصلاح المجلس النيابي نفسه.

الخطيب بسبب سفره، إلا أن مراسلة العربية هديل وهدان قالت إن الإدارة المركزية للقناة أصدرت تعميمات واضحة للمرسلين بضرورة التزام الحيادية خلال تغطية الحملة الانتخابية للمرشحين.

وعلى ما يبدو، فإن غالبية القنوات الفضائية أعدت نفسها للعمل بـ«حيادية» خلال الانتخابات، كما يؤكد مسؤولو هذه القنوات.

ويقول مدير مكتب قناة أبو ظبي في الضفة الغربية، ماجد سعيد إن قناته التزمت بالحيادية منذ أسابيع، وليس فقط خلال هذه الأيام التي تقترب فيها من الدعاية الانتخابية. وساق مثلاً على ذلك، حينما طلبت منه القناة لقاء مع حسن خريشة قبل أن يسحب ترشيحه، وأضاف «قلنا للإدارة إن خريشة مرشح للرئاسة، وإذا أجرينا معه مقابلة، فيجب أن تجري مقابلات مماثلة مع المرشحين الآخرين».

وسافر العمري وكذلك الخطيب إلى مركزي الجزيرة العربية في قطر، لوضع الترتيبات والضوابط للعمل

الحيادية. وخاضت المحطات العربية صعوبة العمل «الحيادي» في حى الانتخابات الرئاسية، منذ أن أعلن عن أسماء المرشحين، حيث البيانات المختلفة التي وردت لهذه المحطات، من جهات تقول إنها تدعم المرشح فلان أو علان. وأشار العمري إلى «صعوبات وضغوطات» تعرضت لها الجزيرة، خلال الفترة القليلة الماضية ناتجة عن صعوبة العمل في هذه الأجواء.

وقال إن هناك مرشحين ومؤيدي مرشحين يحاولون استغلال كل قصة أو معلومة يعتقدون أنها قد تخدمهم ومرشحهم، ومن ثم يحاولون تسريبها إلى الجزيرة «وهذا الأمر يحتاج منا إلى مضاعفة العمل للتأكد من صدق وحقيقة كل معلومة، بشكل يختلف عن أجواء العمل السابقة». واتخذت غالبية المحطات الفضائية مواقف صارمة في التعامل مع القضية، حيث أشارت إدارة العربية والـ(أم. بي. سي) على سبيل المثال إلى قضية تعدد البيانات المتضاربة من جهة واحدة حول موقف واحد وبشأن مرشح واحد. ولم تتمكن من الاتصال مع مدير قناة العربية نبيل

## الدعاية الانتخابية في الصحافة المحلية بين الحاجة والقانون

### تمرير ديمقراطي أم خلافه؟



مطالبة الجميع الالتزام بها، والتقييد بأحكامها. وتظهر بعض المشاكل الجزئية والتفصيلية وبعض الاستفسارات مع بدء تطبيق هذه الأحكام، ولا يجد القارئ على إصدار الصحف المحلية توضيحات وتفسيرات لها في داخل القانون الذي جاء عاماً، وغير واضح، ولم يسعفهم قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الذي خلا من تفاصيل مثل هذه القضايا. ويجد الفلسطينيون أنفسهم مرة جديدة أمام استحقات انتخابية على عجل دون تحضير مسبق له، مثلما حصل معهم في الانتخابات السابقة، وسبقترعون على أساس القانون الذي أقر في العام ١٩٩٥، والذي جاء سريعاً لتلبية حاجة دون الاهتمام بالكثير من التفاصيل، والفلسطينيون مع استعدادهم للاقتراع في هذه الانتخابات يجرون تدريبات على الديمقراطية تمدهم بالخبرة، ويسدون من خلالها النقص في الكثير من القضايا التي تواجههم في تنظيم حياتهم اليومية.

وكان موضوع الدعاية الانتخابية مادة تعرض لها المرشحون للرئاسة، فقال رئيس اللجنة التنفيذية محمود عباس «أبو مازن» مرشح «فتح» للرئاسة في تصريح لصحيفة عكاظ السعودية رداً على سؤال حول تجديش أجهزة الإعلام لصالح مرشح ما: «نحن لا نقبل أن تجير

### زلى شحور

حدد مرسوم رئاسي صدر في الثامن من الشهر الجاري بدء موعد الدعاية الانتخابية لمرشحي الرئاسة من ٢٥ كانون الأول الجاري حتى السابع من شهر كانون الثاني، ونشرت لجنة الانتخابات المركزية أحكام الدعاية الانتخابية وضوابط الدعاية الانتخابية، كما أوضحها القانون في وسائل الإعلام، فلا يجوز للصحف اليومية بحسب المرسوم نشر إعلانات مدفوعة الأجر تشكل دعاية انتخابية أو إعلانات لصالح حملة أحد المرشحين الانتخابية، أو إعلانات يوضح فيها المرشح برنامجه السياسي قبل الموعد الرسمي لبدء الدعاية الانتخابية للمرشحين.

وستقوم لجنة الانتخابات المركزية بتتبع أية مخالفة لهذه الضوابط مع وزارة الإعلام التي تملك بموجب القوانين والأنظمة النافذة سلطة رصد وتحديد أية مخالفة قانونية،



## مع استمرارية النظام السياسي بعد عرفات

## هل يمكن إلغاء عبارة «يصرف له» من قاموسه؟

## خاص - آفاق برلمانية

«يصرف له» عبارة شائعة في الأوساط السياسية والشعبية الفلسطينية، وتشير إلى منح الرئيس المالية للأفراد والمؤسسات، وموافقة على كتب مساعدات مالية، منها ما هو إنساني يطال حياة العامة من الناس والمحتاجين منهم وغير المحتاجين، ومنها ما يتعلق بالوظيفة العامة من ترقية وتعيينات، ومنها مساعدات بمبالغ مالية كبيرة، وهذه من نصيب النخبة الحاكمة وفي محيط الرئيس ورجالاته، واستخدمت هذه المساعدات بصورة سياسية، لبناء مراكز قوة ونفوذ محلي وسياسي وجهوي. ونشأ على هامش «يصرف له» وكلاء وسماصرة لصرف هذه المساعدات، ولم تخلُ حقايب وجيوب أي ضيف أو مسؤول فلسطيني من كتب المساعدات والمنح والتعيينات هذه، تسلم من قبل الضيوف باليد إلى الرئيس الذي يحيلها إلى مكتبه، أو ملف يحمله المسؤول وتكون فيه الأولويات الشخصية أولاً، والعائلية ثانياً، وقضايا العمل والتنظيم ثالثاً، إذا ما وجدت لها مكاناً. وهذه ظاهرة قيل الكثير فيها وانتقدتها حتى المستفيدون منها، ولكن هل يستطيع الفلسطينيون أن يتخلوا عنها؟ وهل في إعادة الاعتبار للمؤسسة بعد رحيل الزعيم الكبير ياسر عرفات الذي كان أكبر من المؤسسة وتصرف كاتب للفلسطينيين إمكانية للتخلي عن هذه الظاهرة ومساعدة المواطن من خلال بناء مؤسسات له يستفيد منها بدلاً من المساعدة المالية التي يتلقاها طلباً لحل مشكلة، وإن كان معظمها مشكلات مالية؟

«آفاق برلمانية» استوضحت إمكانية أن يستمر هذا النظام في عهد جديد وزمن الرئيس القادم وفرص هذا الرئيس في النجاح إذا ما رغب في تغيير هذه الآلية وحجم المواجهة والمعارضة لخطواته تلك. ولاحظت «آفاق برلمانية» من خلال أجوبة من سالتهم أن ما يشبه الإجماع على ضرورة إلغاء المساعدات باستثناء ما يتعلق منها بالعلاج الطبي. وحاولت «آفاق برلمانية» التأكد والوصول إلى أشخاص صرف لهم الرئيس بالوكالة السيد روجي فتوح مساعدات مالية تراوحت بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ آلاف دولار، لكنها لم تتمكن من مقابلة أحد منهم، لكنها التقت بمواطنين يبحثون عن حمل لهم طلب المساعدة، ويظهر أن هناك محاولات لتكريس الصيغة القديمة قبل وصول رئيس منتخب وفرضه كامر واقع.

## النتيجة: تنظيم المساعدات لا إلغاءها

ويقول السيد رفيق النتشة رئيس المجلس التشريعي السابق وعضو المجلس الثوري لحركة «فتح» «أي رئيس عليه معالجة هذا الأمر من خلال وضع القانون والتنظيم الإداري والمالي موضع التنفيذ، وهذا ما كان يؤيده، وقد اعتمده الأخ الرئيس الراحل ياسر عرفات، لكن مع الأسف الشديد لم يوضع موضع التنفيذ بصورة كاملة. الآن المطلوب من أي رئيس أن يضع القوانين - كل القوانين والأنظمة - موضع التنفيذ من خلال المؤسسات الشرعية، وهذا ملزم وواجب أن يتم، وهذا هو صلب منهج الإصلاح الذي قرره المجلس التشريعي واعتمده سيادة الرئيس الراحل». ويضيف النتشة: «إن عقبات ذات دوافع خفية ستتشأ لتعطيل عملية الإصلاح، وذلك من قبل بعض الذين كانوا يستفيدون من الفوضى ووجود الفساد، لكن لن يجرؤ أحد أن يقف ضد القانون وضد الإصلاح بصورة علنية، لأن هذا هو منهج السلطة الوطنية، وهو ما يجمع عليه شعبنا». ولكن مع ذلك نحن لا نقول بإلغاء المساعدات والحالات الإنسانية وغير ذلك، لكن نؤكد على ضرورة تنظيمها، من خلال المؤسسات: مؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء، وقبلهم التشريعي، بحيث نحدث تغييراً في

السياسة الإدارية، وهذا مطلب شعبي، وهو قرار معتمد من كل الجهات الرسمية. ويضيف النتشة: أنا مصمم على التغيير ومحاربة الفساد، وأنا عضو في المجلس التشريعي وأنا وزير وأنا مواطن وسأستمر في هذا الاتجاه، وأؤكد على تفاؤلي المطلق في هذا الاتجاه.

## ليست مشكلة لتناقش

ولا يعتبر أمين مقبول، عضو المجلس الثوري لحركة «فتح» أن هذه مشكلة، حتى تطرح وتناقش، وهذا نظام موجود في كل دول وأنظمة العالم (...). أي رئيس لديه ميزانية، والرئيس في فلسطين ميزانيته مفرة من المجلس التشريعي، وتصرف من الميزانية العامة، وهذه ليست مشكلة للشعب الفلسطيني، بل كانت حالاً لمشاكل في حياة المواطنين؛ مثل قضايا المرض، ونسف البيوت. ولا يعتقد مقبول أن هذه الآلية في العمل تصادر دور المؤسسة، لأن المؤسسة موجودة ولها نظامها الخاص، الشؤون الاجتماعية، ومؤسسة أسر الشهداء، وغيرها لها أنظمة خاصة بها، وأي رئيس له هامش في صرف هذه المنح، وهو لا يراها مشكلة تستوجب طرحها وعلاجها. كذلك هو لا يعتبرها مشكلة في النظام السياسي طالما أنها تصرف ضمن ميزانية مكتب الرئيس المحددة بنسب من قبل المجلس التشريعي، وله الحق في أن يصرف بها.

## الشعبي: نظام أبوي والمتضررون

## سيفاقومون التغيير

ويقول عزمي الشعبي، عضو المجلس التشريعي: بالتأكيد نحن نتكلم عن نظام متكامل يقوم ويستند إلى مركز السيد عرفات ودوره داخل هذا النظام، شخصية الرئيس لم تكن عنصراً عادياً، بل كان العمود الفقري لهذا النظام، وغياب السيد الرئيس سوف يؤدي إلى انهيار النظام بعناصره الأساسية، وعندما نتحدث عن مرحلة ما بعد عرفات، من حيث المبدأ ظواهر ومفاهيم والبيات النظام القديم ستستمر، لكن هناك ظواهر محددة أو سلوك معين في نظام عرفات الذي كان يعبر عن حالة الأبوية الذي يحول الرئيس عرفات إلى مانح لكل أبنائه، هذا العنصر سوف يندثر بسرعة، أما الحلقة المحيطة بالرئيس التي كانت تعتمد على هذا النظام في استثماره بتحولهم إلى وكلاء فرعيين للرئيس في هذه الخدمات سيفاقومون، وسيحاولون فرض صيغة مستمرة لهذا الأسلوب، شخصية الرئيس الذي سينتخب ستلعب دوراً في هذا الموضوع، وأيضاً شخص رئيس الوزراء وطبيعة المجلس التشريعي. ولكن إلى أي حد يمكن لهذه الفئة المستفيدة الضغط، إن هذا يتوقف على السلطة التنفيذية والتشريعية، وعلى طبيعة الشخصيات الذين توكل إليهم تقديم الخدمات، أي وزير المالية، ودور لجنة الموازنة، وقانون الموارد والوزراء الذين تم التعدي على صلاحياتهم لسد العجز في الميزانيات.

## لا خيار إلا احترام المؤسسة

وعرب محمد الحوراني، عضو المجلس التشريعي عن تفاؤله بنهاية هذه المشكلة، ويقول نحن نعيش منذ أسابيع في حالة جديدة، نريد للمؤسسة أن تحدد آلية متابعة كل موضوع جديد، وكل مواضيع قديمة مثل العلاجات، وهي احتياجات حقيقية للناس، علينا إعادةنا إلى المؤسسة وتعويضها بوضع نظام قادر على استيعابها وحلها، النظام والمؤسسة عندما يفرضان نفسها لا يستطيع أحد أن يقف في وجهها نتيجة لمصالح أفراد أو فئة ضيقة، لأن أنصار النظام أكبر والمدافعين عنه أكثر. وأما إذا كان هذا النظام سيمر بسرعة بسهولة أو صعوبة، لا يهم لأن النظام سيمر ولا خيار إلا احترام المؤسسة. وشرعية المؤسسة لا تأتي من الانتخابات فقط، بل من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الناس على أساس القانون وسينجح النظام الجديد. ويظل السؤال هل تستطيع المؤسسة ببنائها الحالي استيعاب ما يستجد بطريقة

منطقية، الحقيقة أن غياب القانون يكبر أية مشكلة صغيرة وحضور المؤسسة والقانون كفيل بحل أية مشكلة مهما كانت كبيرة.

## جبهة قوية

ويقول ذيب قاسم، وهو موظف في السلطة الوطنية: ليس سهلاً على أي رئيس أن يغير نظاماً قائماً بكبسة زر، هناك مستفيدون من النظام القائم، وهم منتفزون، وهؤلاء لا يمكن لهم أن يلعبوا دوراً معيقاً، الحديث عن برامج المرشحين ومحاربة الفساد هو أمر طوباوي، أي برنامج انتخابي في كل الكيانات يتناقض مع الواقع، نحن بحاجة إلى تغيير وتغيير حقيقي، ولكن نعتقد أن هذا التغيير يجب أن يكون هادئاً، لأن المستفيدين سيشكلون جبهة قوية لا يمكن لأي رئيس جديد أن يتجاوزها مرة واحدة حتى لو رغب. وهناك أمثلة عايشناها في عهد حكومة «أبو مازن» عندما أخذ قراراً بإحالة كل من تجاوز ٦٠ عاماً إلى التقاعد، خرج معارضون تمكنوا من وقف القرار بالترويج لفكرة أن هذا القرار يستهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية.

## لن يجرؤ أحد على التوقيع

ويرى محمود نوفل، مدير عام في السلطة الوطنية: أن أي رئيس قادم لا يستطيع السير بنفس خطى الرئيس الراحل، ويجب العودة إلى المؤسسة، ولن يستطيع أي رئيس أن يحل مكان أبو عمار حتى لو رغب في ذلك، لأن النظام الذي اعتمده أبو عمار كان يستفيد منه الجميع دون استثناء، مضيفاً أنه لا يعتقد أن يواجه أي رئيس مواجهة، لأن المؤسسة ستأخذ مكانها، ضارباً مثلاً بالصحة، حيث شهدت تغيرات بعد وفاة الرئيس، وأصبح عدد اللجنة الطبية المشرفة على التحويلات المرضية ١٤ عضواً بدلاً من ٧، وتمت زيادة موازنة العلاج للصحة، وهذه إجراءات طارئة، وهناك قرارات وقعها رئيس مجلس الوزراء «أبو العلاء» وهي طارئة واستثنائية وتم تمريرها، لكني أعتقد أن أبو علاء لن يجرؤ على التوقيع مثل أبو عمار، ومن المستحيل أن يأتي من يقوم بهذا الدور، مضيفاً هناك توجه لزيادة رواتب الموظفين وربما تكون هذه خطوة من أجل وقف الطريقة القديمة، لأن أي تعديل في الرواتب سيكفي الناس حاجتهم، وتصبح الناس في غير حاجة لمثل هذه المساعدات.

## تداول في السجون

ويظهر الأسرى في السجون الإسرائيلية تفاؤلاً كبيراً اتجاه هذه القضية، حسبما أوضح عصام الفروخ السجين منذ سنة ونصف في معسكر عوفر الاحتلالي وينتظر الحكم عليه، والذي سألته «آفاق برلمانية» عبر الهاتف، فقال: إن مثل هذه القضايا نوقشت وتناقش كثيراً في أوساط الأسرى، وإنهم يعتقدون - وبالطبع هذا رأيهم - أن المساعدات ستظل موجودة، ولكن بكل التأكيد ليس بنفس الطريقة والوتيرة القديمة، وستكون ضمن دائرة ضيقة جداً ومحيطة بالرئيس تخدم العمل والحالات الإنسانية الخاصة والصعبة، ولن يسمح لها بالتحول من جديد إلى ظاهرة في الحياة السياسية الفلسطينية، لأن أي رئيس جديد لن يجد أمامه مناصراً من فرض القانون، وتحويل نظام الحكم إلى نظام قائم على المؤسسة، وهذا بالطبع يفرض تحديات جديدة على المؤسسة الفلسطينية التي هي بحاجة إلى إعادة بناء لاستيعاب النظام والطريقة الجديدة في الحكم.

## سيظهر الإصلاحيون المستفيدون من هذا

## النظام على حقيقةتهم

ولا يعتقد الإعلامي أحمد داود أن يتجاوز النظام السياسي الفلسطيني طريقة «يصرف له»، لأنها صارت جزءاً من تقاليد، رسخت عبر سنوات طويلة قبل قيام السلطة واستمرت معها وتوسعت، واعتقد أن جزءاً من نظام المساعدات الذي كان قائماً له طابع إيجابي، لأن هناك

أموالاً تذهب إلى أناس محتاجين لها فعلاً، في الأرياف والمخيمات ومجال الصحة، لكن حصة الأسد من هذه المساعدات كان يستأثر بها حفنة من الطبقة السياسية التي تعمل في إدارة هذا النظام، ويدخل في نطاقها شراء الذمم والرشاوى وشراء الولاءات الكاذبة، وحولها فئة واسعة من المستفيدين من هذا النظام، سواء بوجه حق أم بغير وجه حق. ويرى داود أن على القيادة الفلسطينية القادمة والجديدة القضاء قضاء مبرماً على شكل ومضمون هذا النظام؛ أولاً بمأسسة نظام المساعدات عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، أو منظمات العمل الأهلي التي تعنى بالمجالات المختلفة من حياة الناس، ومحاربة الفقر، وبالتالي وضع أنظمة وقوانين ومواصفات لمنح المساعدات حتى لا تستأثر بها جهات محددة، وتستفحل ظاهرة «الزبانية» والمحسوبية، ويجب إنهاء نظام المساعدات الخاص ببيروقراطي السلطة، بل والتحقيق مع جميع من شملهم نظام «يصرف له» لأنها أموال منتهبة، وبالتالي من حق السلطة، التي يفترض أنها حارسة الأموال العامة، استردادها. ويعتقد داود أن أي رئيس قادم يستطيع التغيير بشكل تدريجي إذا توفرت الإرادة والقناعة بأن نظام «يصرف له» هو نظام للإفساد العام، أفراداً وفئات وفصائل، فأعتقد أن إصلاحاً متدرجاً وليس انقلابياً ربما يقضى إلى القضاء على هذه الظاهرة المشينة. مع العلم أن الفئات المنتفعة سيقاومون أي إصلاح في هذا المجال لأنه وسيلتهم للاستيلاء على المال العام دون أن تلحق بهم تهمة السرقة بمعناها المباشر والجنائي أو لشراء الموالين في مناطقيهم وقراهم ومخيماتهم، ولكن الفئات المتضررة من هذا النظام سيقاومون كل فكرة للإصلاح وسيظهر الإصلاحيون المستفيدون من هذا النظام على حقيقتهم، ومع ذلك فإن أي إصلاحات ستلقى بكل تأكيد الدعم والتأييد والمساندة من قبل الشعب الفلسطيني ونخبة التي ظلت بمنأى عن نظام الفساد والإفساد، وهو ما يعني أن ثمة قاعدة اجتماعية ذات مصلحة في الإصلاح الحقيقي يمكن الركون إليها والاعتماد عليها في مساندة مثل هذه الخطوة.

## الأمر يعتمد على الرئيس القادم

وترى روز شوملي، مدير عام طاقم شؤون المرأة أن هذا الأمر يعتمد على الرئيس القادم، عندما نستعرض الأسماء نتوقع أن تسير الأمور حسب القانون، ولكن هناك حالات لا يغطيها القانون، يجب أن يظل لها منافذ، لكن يجب أن توضع معايير لهذه المنافذ ومرونة في التعامل مع هذه الحالات، وربما تقع الكثير من النساء سواء المطلقات أو الأرمال خارج القانون، وكنا نرى في النظام القديم سد حاجة للكثير من الحالات المحتاجة، وبخاصة في مجال الصحة، ويجب على المحرومين أن يحتموا بالقانون وإذا ما وجدوا مكاناً لهم فيه دافعوا عنه وإلا ما معنى العدالة. ولكننا نشد على المعايير وتحديدها، ولكن إذا استمرت هذه الأمور كما هي، فهذا مرض استفحل في الحياة الفلسطينية، نحن مع الأنظمة والقوانين التي تأخذ بعين الاعتبار الحالات الأكثر فقراً والأكثر حرماناً، ويجب أن تكون هناك مساندة لمعرفة كيف تسير الأمور.

## صعب للغاية أن يتغير النظام

ويقول جاك صاحب سوبرماركت الطيرة في رام الله «سأن يتغير النظام فهذا أمر صعب للغاية. هناك الكثير من الناس يعاشون على هذه المساعدات، منهم المحتاجون، ومنهم غير المحتاجين، وهذه الطريقة في الصرف اعتادت الناس عليها ويرغبون في الاستمرار فيها، وأنا أعرف الكثير من المستفيدين من هذه الطريقة سواء عائلات شهداء، أم أسرى وغيرهم، ولكن إذا وجدوا لهم بدائل في كسب عيشهم ربما تتغير الطريقة، أما أن يجد من يرغب في التغيير معارضة، فهذا أمر متوقع لأنه لا يأتي أحد يعجب الكل، فما بالك إذا كان سيأخذ منهم امتيازات، أما حجم هذه المعارضة فلا أعرفه.

# المنظمة - السلطة... إشكالات متجددة بعد غياب عرفات

■ هاني المصري ■

إلى مراجعة. لو سارت عملية المفاوضات بسلاسة/ وكما كان مخططاً لها، لأصبحنا أمام دولة فلسطينية، ما يلغي الحاجة لبقاء م. ت. ف. فالدولة للفلسطينيين أينما كانوا، وفي هذه الحالة يمكن تحويل المنظمة إلى شيء يشبه الوكالة اليهودية المعنية بهجرة اليهود إلى إسرائيل، ولكن بما يتجاوز هجرة الفلسطينيين إلى الاهتمام بأوضاعهم إلى حين يتمكنون فيها من الهجرة إلى فلسطين، وبخاصة بالنسبة للاجئين الذين يعانون الأمرين مثل اللاجئين في مخيمات لبنان.

ولكن الأمور لم تسر كما تشتهي سفن عملية السلام والمفاوضات، والحقائق والوقائع والتوقعات تدل على أن مسيرة الفلسطينيين نحو إقامة دولتهم المستقلة لا تزال طويلة. صحيح أن العالم كله بما في ذلك الإدارة الأمريكية وحكومة شارون سلم بضرورة قيام دولة فلسطينية، وهذا إنجاز تاريخي كبير بكل المقاييس. ولكن الصراع يدور في

السنوات الماضية، وسيدور في السنوات اللاحقة حول مضمون ومقومات الدولة الفلسطينية، بما في ذلك عاصمتها ومساحتها وسيادتها ومدى سيطرتها على الحدود والمعابر والأجواء وما في باطن الأرض. المطروح حالياً على الفلسطينيين دولة مؤقتة مركزها غزة (التي ستبقى على الغالب لفترة من الزمن سجنًا كبيراً)، و ٤٠٪ من أراضي الضفة محاطة ومقطعة الأوصال بالحدود والمناطق الأمنية والحيوية الإسرائيلية والمستوطنات والطرق الالتفافية. إن الرؤية الاستراتيجية المستقبلية التي كان من الضروري توفرها عند توقيع اتفاق أوسلو هي من الأهمية بمكان توفرها الآن، وفي كل وقت اقتضي سابقاً مثلما يقتضي

غياب الرئيس الراحل ياسر عرفات، يوفر فرصة ذهبية لمناقشة العلاقة ما بين المنظمة والسلطة، وبخاصة أن تجربة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو، قد أدت عملياً إلى تلاشي دور المنظمة، حيث أصبحت مجرد شكل بلا أي مضمون. واستخدمت المنظمة خلال هذه السنوات الطويلة مرات قليلة أهمها إقرار اتفاق أوسلو، وإقرار تعديل الميثاق الوطني.

وإذا أردنا تفسير المصير الذي انتهت إليه المنظمة، سنجد أن المفتاح يكمن في أن انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية من الخارج إلى الداخل، بما في ذلك القيادة الفلسطينية، ورئيس المنظمة، أدى إلى قيام كيان وطني (سلطة) على الأرض وداخل الوطن، ما قلل الحاجة إلى الوطن المعنوي الذي كانت ولا تزال تمثله م. ت. ف.

وعلى الرغم من التأكيد من الناحية السياسية والقانونية على أن م. ت. ف. هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، والمرجعية العليا للسلطة الوطنية الفلسطينية، والمسؤولة عن التفاوض مع إسرائيل وعقد وتوقيع الاتفاقات معها، فإن سنوات ما بعد أوسلو جعلت الابن (السلطة) يبتلع الأم (المنظمة) لدرجة أن المنظمة تبدو أنها باقية بانتظار مهمة رئيسية واحدة، وهي توقيع الاتفاقات النهائية باسم الشعب الفلسطيني كله. المسار الذي سارت عليه الأمور، كان يبدو في البداية طبيعياً، وسط الآمال، أو الأوهام، حول أن اتفاق أوسلو سيؤدي وخلال فترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً وفقاً لقرار ١٩٤. ولكن عندما تعثر تطبيق اتفاق أوسلو، وعندما انهارت مفاوضات السلام حول القضايا النهائية، ما أدى إلى العدوان العسكري الإسرائيلي، وإلى اندلاع الانتفاضة الشعبية والمقاومة المسلحة المستمرة منذ الثامن والعشرين من أيلول ٢٠٠٠ وحتى الآن، أصبحنا بحاجة

الحكومة الفلسطينية، كان هذا ضرورياً زمن قيادة ياسر عرفات، وأصبح ملحاً أكثر بعد غيابه. إن التجربة الماضية التي تم الجمع فيها ما بين الرئاستين، وأصبح فيها أعضاء لجنة تنفيذية وزراء، ساهمت في إضعاف المنظمة، وجعلت السلطة من الناحية الفعلية هي المرجعية العليا. يكفي أن نقول أن السلطة هي التي تصرف على المنظمة من موارنتها. إن الفصل ما بين السلطة والمنظمة لا يفعل ويحيي المنظمة فقط، وإنما من شأنه أن يفعل السلطة أيضاً. فإحدى العقبان الكبرى التي حالت دون إصلاح وتفعل السلطة أن رئيسها فوق المسألة والمحاسبة والمكاشفة. فهو رئيس السلطة ورئيس المنظمة التي تشكل المرجعية العليا للفلسطينيين فكيف بمقدور الفرع (السلطة) أن يحاسب الأصل (المنظمة)؟ والمسألة والمحاسبة والمكاشفة شرط ضروري لجودة وصلاحيه أي حكم.

الحجة التي تستخدم للجمع ما بين رئاسة المنظمة والسلطة هي أن الفصل ما بين الرئاستين يمكن أن يشق الطريق لوجود ازدواجية في القيادة الفلسطينية، أو بعبارة أوضح قبايتين واحدة في الداخل وأخرى في الخارج. وهذه الحجة وجيهة ولكن يمكن التغلب عليها بإزالة أسبابها عن طريق إعادة الاعتبار للمنظمة وجعلها فعلاً الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أينما وجد، والمرجعية العليا، وجعل المجلس الوطني مؤسسة فاعلة منتظمة الانعقاد، يشارك فيها أعضاء المجلس التشريعي ويكونون نصف أعضاء المجلس الوطني.

كما يمكن منع نشوء حالة من التعددية في القيادة من خلال العمل الجاد لبثورة إستراتيجية وطنية واحدة تحدد الأهداف الوطنية، وأشكال النضال والعمل والمراحل والتحالفات لتجسيد ما نحن بصدده: سلطة، ومنظمة، وتعددية، وديمقراطية، وانتخابات في إطار حركة تحرر وطني، ولتطبيق أجندة وطنية. يجب ألا تنصرف على أساس أن الدولة أصبحت على مرمى حجر، وعندها سيتم حل المنظمة، بل يجب الاستعداد للاحتتمالات كافة، وبخاصة لأسوأها.

الآن الحفاظ على دور م. ت. ف. وتفعله، وعدم اقتصار الترتيبات الانتقالية التي أجريت بعد وفاة ياسر عرفات على السلطة، بل يجب العمل بسرعة نحو إصلاح وتفعل م. ت. ف. عبر الدعوة لانعقاد المجلسين الوطني والمركزي، وإعادة تشكيل المجلس الوطني على أسس جديدة، أهمها الابتعاد عن التعيين قدر الإمكان، واللجوء إلى الانتخاب، وتخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني الذين لا يعرف أحد عددهم بالضبط، ولكنهم في أقل التقديرات أكثر من سبعمائة عضو. في مثل هذا العدد يصعب -إن لم نقل يستحيل- العمل وعقد الاجتماعات والتواصل، ويمكن اقتصار العدد على ٣٠٠ عضو كحد أقصى.

إن إحياء م. ت. ف. أصبح ضرورة وطنية حتى تشكل الممثل الشرعي الوحيد فعلاً للفلسطينيين، وحتى تقوم بمهامها خصوصاً إزاء الفلسطينيين في الخارج (الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني) والذين أهملوا إهمالاً كبيراً في السنوات السابقة.

لم يكن من المحتم أن نهمل الوطن (الداخل) عندما كانت القيادة ومركز الثقل في الخارج. كما ليس من المحتم إهمال الخارج عندما انتقلت القيادة ومركز الثقل إلى الداخل. المنظمة ضرورية حتى تكون الاحتياط الاستراتيجي للفلسطينيين، فالكيان الوطني الذي بني على أرض الوطن وعلى الرغم من الأفاق الكبيرة التي أمامه لا يزال في خطر، ويمكن أن يتعرض للانهايار. وفي سياق العمل لإيجاد معادلة صحيحة تحفظ حقيقة أن المنظمة هي المرجعية العليا، وأن السلطة أداة من أدوات المنظمة، ويجب الفصل ما بين المنظمة والسلطة عن طريق عدم الجمع ما بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة، وعدم تكليف أي عضو لجنة تنفيذية بأي منصب وزارى في

**إن إحياء م. ت. ف. أصبح ضرورة وطنية حتى تشكل الممثل الشرعي الوحيد فعلاً للفلسطينيين، وحتى تقوم بمهامها خصوصاً إزاء الفلسطينيين في الخارج (الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني) والذين أهملوا إهمالاً كبيراً في السنوات السابقة.**

## التيار الديمقراطي... وفن إضاعة الفرص!

هاني حبيب

إلا أنها مع ذلك لم تنجح في تخطي الحسابات الضيقة التي ظلت السبب الرئيسي في إخفاق التوصل إلى تشكيل التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية.

وعلى الرغم من النجاح في بعض المراحل في تحقيق شيء في التنسيق بين الفصيلين الأساسيين في هذا التيار «الشعبية» و«الديمقراطية» على المستويات العسكرية والإعلامية والسياسية، فإن عدم الثقة والمصادقية المحدودة، لم يجعل هذا التنسيق فاعلاً أو مباشراً بما هو أكثر تطوراً؛ فالقيادة المشتركة التي جمعت بين التنظيمين ظلت حبيسة قيادة «فصيلين» مختلفين إلى درجة أن أحدهما في كثير من المواقع

والأحيان كان أقرب في موافقه إلى مواقف التيار المركزي «فتح» الأمر الذي أدى، إضافة إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية، إلى إخفاقات القيادة المشتركة في التبشير بوحدة التيار الديمقراطي. وبعد اتخاذ الفصائل كافة فلسطين مركزاً رئيسياً لنشاطها، إثر اتفاق أوسلو تواصلت الجهود من أجل تشكيل التيار الديمقراطي، وبخاصة بعد أن أعيد رسم الخارطة الفصائلية والحزبية الفلسطينية بشكل أدى إلى

إلا أنها مع ذلك لم تنجح في تخطي الحسابات الضيقة التي ظلت السبب الرئيسي في إخفاق التوصل إلى تشكيل التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية. وعلى الرغم من النجاح في بعض المراحل في تحقيق شيء في التنسيق بين الفصيلين الأساسيين في هذا التيار «الشعبية» و«الديمقراطية» على المستويات العسكرية والإعلامية والسياسية، فإن عدم الثقة والمصادقية المحدودة، لم يجعل هذا التنسيق فاعلاً أو مباشراً بما هو أكثر تطوراً؛ فالقيادة المشتركة التي جمعت بين التنظيمين ظلت حبيسة قيادة «فصيلين» مختلفين إلى درجة أن أحدهما في كثير من المواقع

شهدت الساحة الفلسطينية، طوال تجربة الثورة على امتداد قرابة أربعة عقود، محاولات عديدة لتشكيل التيار الديمقراطي الفلسطيني، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح على الرغم من وجود قاعدة حزبية لفصائل اكتسبت صفة الديمقراطية من خلال برامجها ذات النزعة اليسارية، ومواقفها التي جسدت أو حاولت أن تجسد عبر مراحل الثورة الفلسطينية رؤية تقدمية اتسمت بالمعارضة بشكل عام لبرنامج التيار المركزي الذي مثلته حركة «فتح» بشكل رئيسي، مرتكزة على البعد الاجتماعي كفصائل علمانية، وعلى البعد اليساري على المستوى السياسي.

المحاولات المتلاحقة لتوحيد هذه الفصائل في إطار تيار يكفل خصوصيتها التنظيمية مع وحدة الموقف، أخفقت في إيجاد مثل هذا التيار الذي عوضاً عن أن يتوحد في مواجهة التيار المركزي، انقسم إلى المزيد من الفصائل والتنظيمات التي لم تشكل بدورها تميزاً تنظيمياً سياسياً يبرر مثل هذه الانقسامات التي عبرت عن شخصانية وعصبوية تتنافى مع ما تنادي به هذه الفصائل من أيديولوجيا ومفاهيم وأفكار، وما زال المرء حتى اليوم يجد صعوبة في إيجاد فوارق جادة بين بعض الفصائل،

الديمقراطي»، غير أن هاتين التجربتين، لا يمكن وصف تشكيلهما بالنجاح، أو المؤثر، لأن الفصائل التي انطلقت في إطار التجمع، نقلت إليه أمراضها، والحز من سياسته أبعثت الفصيلين المركزيين «الشعبية» و«الديمقراطية» عنه، في حين أن المبادرة اعتمدت على شخصيات ديمقراطية قيادية، دون أن تنجح في إيجاد قاعدة عريضة منظمة، ونذكر هنا أننا لا نتحدث عن حزب جديد، لكن ذلك لا يعني عدم وجود إطار تنظيمي وهيكلية إدارية لتنظيم أعماله وتحدد مساره، وبين نخبة المبادرة، وفصائلية التجمع، ضاع التيار الديمقراطي وتاه بين التيارين المركزيين «فتح» و«حماس».

وجاءت استحقاقات ما بعد عرفات لتضع هذا التيار، وكل فصائله، والمنتمين إليه من مستقلين، أمام المحك، وفوجئ -ربما- هذا التيار أنه غير موجود على الساحة، وجاءت الاستحقاقات الانتخابية لتكشف عورة هذا التيار وتسقط ورقة الثوت عنه، وبات في حالة انكشاف فاضح كتيار وفصائل ومنتمين مستقلين، وجاء الإنكشاف الرئيسي عندما تم تمرير رئاسة أبو مازن للجنة التنفيذية، دون أي نقاش أو معارضة، أو حتى «لغط» حول الأمر، ووضعت فصائل التيار الديمقراطي نفسها على الهامش، أو على الرف.

ندرك بطبيعة الحال، أنه لم يكن بمقدور هذا التيار تغيير النتيجة المعروفة، لكن ذلك لم، ويجب أن لا يكون سبباً للتغاضي عن المشاركة الفاعلة في التأثير على هذه

وجود مركزين رئيسيين أحدهما «فتح»، والآخر حركة «حماس»، ولعل الانتفاضة الفلسطينية الثانية هي التي رسمت تخوم هذه الخارطة بشكل جلي، بفعل التأثير العسكري والجماهيري على الأرض، الأمر الذي يفرض من الناحية الموضوعية، إعادة الاعتبار للجهود كي يتمحور التيار الثالث، التيار الديمقراطي في إطار موحد، كي يعيد التوازن إلى الخارطة السياسية التنظيمية للساحة الفلسطينية، غير أن ذلك لم يحدث، إذ رأينا بعض فصائل هذا التيار ينطوي تحت إبط التيار الأول «فتح»، من خلال التوافق مع مواقف السلطة، أما البعض الآخر فقد انضوى تحت لواء حركة «حماس».

وبطبيعة الحال، فقد كان هذا الانضواء في الحالتين نسبياً بشكل عام، وتناسيباً بين فصيل وآخر بدرجة التحاقه بالتيار الأول أو الثاني، الأمر الذي أدى إلى تبهيت صورة ومواقف هذا التيار، إلى أن بدأت محاولات لإيجاد تيار ثالث بفضل شخصيات ديمقراطية مستقلة، وبتشجيع وربما بدعوة من الفصائل الديمقراطية المركزية، «الشعبية»، و«الديمقراطية»، وحزب الشعب، وهكذا كنا أمام محاولتين، «المبادرة الوطنية» و«التجمع

**وعلى الرغم من النجاح في بعض المراحل في تحقيق شيء في التنسيق بين الفصيلين الأساسيين في هذا التيار «الشعبية» و«الديمقراطية»، على المستويات العسكرية والإعلامية والسياسية، فإن عدم الثقة والمصادقية المحدودة، لم يجعل هذا التنسيق فاعلاً أو مباشراً بما هو أكثر تطوراً**



## وسائل الإعلام الرسمية .. بين نارين

## رسميتها... والظهور أمام العالم بأنها محايدة وموضوعية!

## خاص - آفاق برلمانية

على الرغم من كونها التجربة الأولى، التي يتنافس فيها هذا العدد الكبير على منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم كذلك من توقعات كبيرة بأن حسم أصوات الناخبين وولائهم سيكون للعشيرة أو للحزب، بالدرجة الأولى، فإن مسؤولين في وسائل إعلام رسمية اعتبروا أن هناك دوراً كبيراً لوسائل الإعلام، المرئية والمسموعة، في تغيير رأي الناخب بمرشحه. ولذلك، فقد أعد التلفزيون الفلسطيني وإذاعة صوت فلسطين برنامجاً لتغطية الانتخابات مع بدء الحملة الدعائية في السادس والعشرين من الشهر الجاري، حسب ما أكد القائمون على هذا البرنامج.

وحسب البرنامج، الذي حصلت آفاق على نسخة منه، سيقوم تلفزيون فلسطين بتنفيذ برنامج على ثلاثة مراحل، الأولى تركز على الناخبين من خلال استفتاء آرائهم، وماذا يريدون، والثانية تغطية برامج المرشحين، والمرحلة الثالثة تنتهي بتغطية عملية الاقتراع مباشرة. وفيما يتعلق بما خصه التلفزيون للمرشحين، حسب عماد الأضر، معد ومنسق البرنامج في تلفزيون فلسطين، سيكون هناك برنامج مسجل على حلقات بعدد المرشحين، مدة كل حلقة ساعة ونصف، يعرض فيها سيره المرشح الذاتية، وبرنامج الانتخابي، ونقاش لبنود البرنامج مع صحافيين ومختصين وإشراك الجمهور، وسيطلي كل مرشح دقيقة إلى دقيقتين لتوجيه رسالة ختامية للناخبين. ومنعت إدارة التلفزيون، التي أعدت البرنامج، أي مرشح من توجيه الدعوات لأي إنسان لحضور البرنامج أو الاشتراك في النقاش، مؤكدة على أن الوقت المخصص لاستضافة المرشحين سيكون بالتساوي. ويقول الأضر أن المتخصصين والصحافيين الذين سيشاركون في حلقات نقاش الانتخابات، هم من الحياديين؛ «بمعنى أنه لن يتم اختيار صحافيين قد يكونون محسوبين على تنظيم معين، أو أنهم من المؤيدين لمرشح من المرشحين». وإضافة إلى ذلك، سيكون هناك مجال للمشاهدين، بأن يتصلوا هاتفياً مع البرنامج ل طرح الأسئلة خلال مدة البرنامج.

## مشهد انتخابي جديد يعيشه المجتمع

## القطري

ولم يشهد المجتمع الفلسطيني، تجربة الانتخابات في السابق، بشكلها المثالي، بحيث يكون هناك مناظرة تلفزيونية مثلاً، بين مرشحين أمام الحضور، وكثيراً من تجارب الانتخابات في الاتحادات الشعبية أو الطلابية، بينت أن الأحزاب خاضت هذه الانتخابات وهي تعرف ما لديها من أصوات مسبقاً، بمعنى أن العملية الانتخابية في المجتمع الفلسطيني شهدت «الحسم المسبق» وإن كان هناك تنافس دعائي خلال الحملة الانتخابية يكون من أجل الفوز بالأصوات «العائمة» التي لا تكون كثيرة على الأغلب. ويقول مدير عام إذاعة صوت فلسطين باسم أبو سمية إن تأثير وسائل الإعلام المحلية «كبير جداً على تغيير أصوات الناخبين، سواء بالاتجاه السلبي أم الإيجابي». وأضاف «بشكل علم هناك تأثير لوسائل الإعلام المحلية على أصوات الناخبين». واتفق إبراهيم ملح، مدير قناة فلسطين الفضائية، مع ما أشار إليه أبو سمية، وقال «وسائل الإعلام لها دور كبير في تحديد اتجاه الريح». وأضاف ملح «ليس كل الشعب الفلسطيني منظملاً في الفصائل الفلسطينية، هناك مستقلون، وأصواتهم غير محسومة لأي من المرشحين، والأحداث التي يتناقلها المرشحون مع بدء الحملة الدعائية، سيكون لها تأثير على أصوات الناخبين بكل تأكيد». وقال «لذلك، فإن الخطاب الإعلامي للمرشحين سيؤثر على أصوات الناخبين».

وبسبب هذه القناة، يؤكد ممثلو وسائل الإعلام المحلية

الرسمية، على أنهم وضعوا الخطط الملائمة لتغطية الانتخابات بـ«حيادية»، وأن يتركوا المشاهد أو المستمع ليختار ما يراه مناسباً من وجهة نظره. ولا يعتبر باسم أبو سمية أن التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات الرئاسية، ستكون بذات الصعوبة على وسائل الإعلام، أو على إذاعة صوت فلسطين التي يديرها على الأقل. وسبب موقف أبو سمية هذا، يعود «لأن إذاعة صوت فلسطين عاشت تجربة الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٦، ولم تواجهها أي إشكاليات، حينما تعاملت بحيادية وأعطت كل مرشح حقه». وقال أبو سمية: «الوضع باعتقادي سيكون عادياً جداً، وعندما قمنا بتغطية الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٦، كانت هناك أعداد كبيرة من المرشحين، ونجحنا في عملنا ... ولن تكون لدينا مشكلة في الحيادية».

## كيف ستقاس الحيادية؟

ويؤكد مسؤولو وسائل الإعلام المحلية الرسمية، على أن وسائل الإعلام الرسمية ستكون محايدة «تماماً»، وملتزمة بقوانين لجنة الانتخابات المركزية فيما يتعلق بالية التغطية. إلا أن من بين الأسباب التي دفعت أحد المرشحين للرئاسة، عبد الستار قاسم، لسحب ترشيحه، قبل الموعد النهائي بحوالي أسبوعين، كما أشار «تحيز وسائل الإعلام المحلية والعربية إلى المرشح أبو مازن». واعتبر أن هناك توجهاً إعلامياً محلياً وعربياً لدعم المرشح «أبو مازن»، كون «أبو مازن» لا يمثل حركة فتح فقط، بل يمثل السلطة الفلسطينية.

ونقل عن قاسم، في الرسالة التي بعثها إلى لجنة الانتخابات المركزية، أن هناك توجهاً إعلامياً يهدف إلى صنع رأي عام يميل لأبو مازن على حساب باقي المرشحين، ولهذا انسحب قاسم من السباق نحو رئاسة السلطة. وإضافة إلى التزام صوت فلسطين بقرارات وقوانين لجنة الانتخابات المركزية، أشار أبو سمية إلى أن صوت فلسطين سيعطي لكل مرشح مساحات متساوية، لبث دعايته وبرنامج الانتخابي. وحول ما إذا كانت إدارة صوت فلسطين تبحث موضوع الحيادية مع مراسيلها، وبخاصة أنه سيكون لهم الدور الأكبر في تغطية حملات المرشحين الدعائية، قال أبو سمية: «إنه تم التعميم على المراسلين كافة في مختلف المدن التزام الحيادية والموضوعية، والابتعاد عن الترويج لأي مرشح».

## وأشار إلى اجتماع عقد مع المراسلين كافة قبل

## أيام، وتم بحث الموضوع والإعداد له.

وجه صوت فلسطين ملفات خاصة لكل مرشح، حيث ستتم استضافة كل مرشح المرشحين على حدة، ولمدة ربع ساعة لكل مرشح للحديث عن برنامجه الانتخابي. وأكد أبو سمية أنه لن يكون هناك أي دعاية انتخابية لكل مرشح خارج البرنامج الذي أعدته الإذاعة، ولو كانت هذه الدعاية مدفوعة الأجر. ومظلماً تواجه القنوات العربية، فيما تعلق بتغطية أخبار محمود عباس (أبو مازن)، وبخاصة أنه من ضمن المرشحين لمنصب الرئاسة، أشار أبو سمية، إلى أن إذاعة صوت فلسطين، وعلى الرغم من كونها إذاعة رسمية «فإنها لن تتعامل في تغطية أخبار أبو مازن إلا بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس كمرشح للرئاسة».

## دعاية غير مباشرة لأبو مازن

وقال: «يمكن أن ينظر البعض إلى أن تغطية نشاطات أبو مازن بأنها نوع من الدعاية، غير المباشرة، لكن لا يمكن لإذاعة صوت فلسطين أن تتجاهل تغطية نشاطاته وتحركاته السياسية التي يدافع عنها إليها منصبه السياسي الحالي، وليست كونه مرشحاً للرئاسة». وأضاف: «منذ الإعلان عن ترشيح أبو مازن لمنصب الرئاسة، لم نتعامل في تغطيتنا لأخباره وجولته السياسية في الخارج على سبيل المثال، بصفته مرشحاً للرئاسة، بل بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية».

حتى قناة فلسطين الفضائية، وعبر إبراهيم ملح، تؤكد على أنها ستتعامل مع أبو مازن، بصفته الرسمية الحالية، ولن تتعامل من خلال تغطيتها للانتخابات مع أبو مازن المرشح، بشكل أكثر مما يعطى للمرشحين الآخرين. ويعارض ملح أن مسألة الحيادية ممكن أن تقاس فقط بالتحيز أو بالإعلان عنها، ويقول «الحيادية أو عدمها لا تحدد إلا من خلال قياس مدى التزام كل وسيلة إعلام بالقوانين والقرارات التي صدرت عن لجنة الانتخابات المركزية». وبحسب ملح، فإن الفضائية الفلسطينية «باتت جاهزة» لخوض تجربة الانتخابات، وهي التجربة

حتى قناة فلسطين الفضائية، وعبر إبراهيم ملح، تؤكد على أنها ستتعامل مع أبو مازن، بصفته الرسمية الحالية، ولن تتعامل من خلال تغطيتها للانتخابات مع أبو مازن المرشح، بشكل أكثر مما يعطى للمرشحين الآخرين. ويعارض ملح أن مسألة الحيادية ممكن أن تقاس فقط بالتحيز أو بالإعلان عنها، ويقول «الحيادية أو عدمها لا تحدد إلا من خلال قياس مدى التزام كل وسيلة إعلام بالقوانين والقرارات التي صدرت عن لجنة الانتخابات المركزية». وبحسب ملح، فإن الفضائية الفلسطينية «باتت جاهزة» لخوض تجربة الانتخابات، وهي التجربة

## وليد بدوي

منذ فترة احتدم النقاش والجدل حول مشاركة المخيمات أو عدم مشاركتها في الانتخابات المحلية، التي تستعد وزارة الحكم المحلي الفلسطينية واللجنة المركزية للانتخابات لإجرائها في المجتمع الفلسطيني، وهذه الوزارة هي التي تشرف على المجالس البلدية والقروية في أنحاء الأراضي الفلسطينية كافة. أما المخيمات، فإنها تدار من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، حيث توفر الأثر خدمات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتتمركز خدمات الأثر داخل هذه المخيمات أو بالقرب منها، حيث توجد مجموعات كبيرة من تجمعات اللاجئين. وتنفق الأثر ميزانيتها على هذه المجالات من خلال الدعم والتبرعات الذي تتلقاه من الدول المختلفة، وهي موازنة مخصصة للإنفاق على الأماكن التي تعمل فيها الأثر، وبالذات تلك التي توجد فيها المخيمات.

وتتبع للجان الشعبية للخدمات وهي لجان طوعية تمثل كافة ألوان الطيف السياسي داخل المخيمات إلى دائرة شؤون اللاجئين، وهذه الدائرة هي من الدوائر المركزية في منظمة التحرير الفلسطينية على اعتبارها المرجعية السياسية. إلا أن العلاقة هنا ما بين دائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية للخدمات تختلف كلياً عن شكل العلاقة الموجودة ما بين وزارة الحكم المحلي والمجالس البلدية والقروية، حيث توضح هذه العلاقة إلى أي مدى هناك نوع من الإدارة المركزية والمرجعية القانونية والإدارية التي تنظم العلاقة ما بين الطرفين. وما كان من دائرة شؤون اللاجئين إلا أنها التزمت بالقرار الذي اتخذته اللجان الشعبية للخدمات، وأغلق الملف، ولم تتقدم هذه الدائرة بطرح نموذج قانوني لمشاركة المخيمات في الانتخابات المحلية يحافظ على وجود الأثر مع كامل الخدمات التي تقدمها، ويشرك المخيمات في هذه العملية المجتمعية الديمقراطية. ومن الأمور التي يعتقد البعض أنها إيجابية في عدم المشاركة في الانتخابات المحلية التي ينظمها القانون، هي:

١. إن المخيمات لا تلتزم بدفع أي نوع من أنواع الضرائب التي يتم جبايتها من باقي المواطنين «سكان المدن والريف».

٢. لا توجد جهة تصدر تراخيص بناء أو تفرض مخالفات مالية على من يقوم بالبناء بدون ترخيص (وسط الشارع مثلاً)، أو يفتتح المحل التجاري الذي يريده شخصياً.

والسؤال هنا لماذا لم يعمل أعضاء اللجان الشعبية للخدمات على تنظيم الحياة داخل المخيمات حتى اللحظة؟ إن المخيمات بحاجة لمن ينظم سير الحياة بداخلها، فلقد أصبح عدد كبير منها ملاصقاً للمدن والقرى. فإذا كان الشكل والوضع الحالي للمخيمات يعاني من أزمات كثيرة والسبب هنا لأن هذه الأزمات والمشاكل لم تجد من يضع لها الحل الجذري والشامل، وبهذا الشكل شكلت تراكمية الأزمات والمشاكل الأساس

## مخيمات اللاجئين بين المشاركة في الانتخابات المحلية

## أو البقاء على الهامش

لكافة المشكلات الصعبة والمستعصية على الحل في الوقت الحاضر، مثل: الإزدحام، والاكتظاظ السكاني، وتلاصق المباني الذي يفقد السكان أدنى حد من الخصوصيات الاجتماعية، واختفاء المرات الفرعية بين البيوت (الأزقة). إلا أن مسألة مشاركة اللاجئين بشكل عام، وسكان المخيمات في الانتخابات المحلية، حيث هناك تجربة سابقة شاركت فيها كافة المخيمات الفلسطينية، وهي الانتخابات التشريعية والرئاسية العام ١٩٩٦. وعلى سبيل المثال، فلقد استطاع ثلاثة نواب من مخيم بلاطة في محافظة نابلس من الوصول إلى المجلس التشريعي، وهذا أيضاً يعد امتيازاً لسكان المخيمات واللاجئين بشكل عام. وكذلك هناك أعداد كبيرة من أبناء المخيمات في الأراضي الفلسطينية يعملون في القطاع العام الحكومي، ويشاركون في العملية التنموية داخل مجتمعهم الفلسطيني، ومندمجون كلياً في الاقتصاد والتنمية.

وبما أن اللاجئين وبغض النظر عن مكان سكنهم، سبق لهم وأن شاركوا في الانتخابات التشريعية والرئاسية ولم يبقوا أنفسهم على هامش المؤسسة التشريعية بل كانوا جزءاً منها من خلال «لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي»، فهذا يعني أيضاً أن يقوم القائمون على إدارة المخيمات من اللجان الشعبية للخدمات والتنظيمات وكافة المؤسسات العاملة والفاعلة داخل مخيمات اللاجئين، بدراسة آليات المشاركة في الانتخابات المحلية، ووضع تصور قانوني وسياسي واجتماعي خاص بهم، يعكس حالتهم وأوضاعهم والأحوال التي سوف يترتب عليها مشاركة المخيمات في الانتخابات، وأن لا يكونوا على الهامش، لأن من يقبل لنفسه أن يكون على الهامش، يكون قد قرر أن لا يكون جزءاً من المستقبل القادم للمجتمع الفلسطيني الذي يعيش فيه ويشترك في جميع عملياته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتنمية.

أما مسألة الخوف والمحاذير من المشاركة سياسياً، فهناك إمكانية لخلق عشرات المحاذير السياسية غير المبنية على الأسس العلمية والقانونية، فحق العودة هو حق ثابت لا يسقط بالتقادم؛ سواء للاجئ الذي يعيش داخل مخيم طولكرم وهو أقرب المخيمات على الحدود مع (إسرائيل)، أم للاجئ الذي يقيم في كندا، فهذا الحق هو حق فردي وجماعي أكدته الشرعية الدولية والسلطة الوطنية الفلسطينية. وكذلك يجب عدم التهور والربط ما بين المشاركة في الانتخابات وتخلي الأثر عن عملياتها. فمن خلال مشاركة المخيمات واللاجئين في الانتخابات المحلية، يصبح هؤلاء السكان جزءاً من العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجارية داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، ويشاركون في بناء مؤسساته، وهذا يعتمد على المشاركة بنموذج يتقدم به القائمون على إدارة المخيمات، بالتعاون مع الجهات المختصة. والمهم هنا هو المشاركة وعدم القبول بالبقاء على الهامش أو القبول بانصاف الحلول. فهل هناك أنواع محددة من الانتخابات يسمح المشاركة بها لأنه لا يترتب عليها تبعات بقد ما يأتي من وراءها من امتيازات.

# استطلاعات الرأي: لاعب رئيسي في الانتخابات الفلسطينية؟

رام الله - محمد دراخمة

في اليوم التالي لصدور ثلاثة استطلاعات للرأي العام، حصل فيها مرشح الرئاسة حسن خريشة على نتائج متواضعة بين المرشحين العشرة، قرر خريشة الانسحاب من السباق الرئاسي. وعلى الرغم من إعلانه أن سبب انسحابه يعود إلى عدم قدرته على الوصول إلى الجمهور ونشر دعايته الانتخابية بسبب الحواجز الإسرائيلية، فإن السبب الحقيقي كان واضحاً في نتائج الاستطلاعات التي منح واحد من أكثرها دقة وأهمية خريشة وستة من المرشحين مجتمعين ثلاثة في المائة فقط من مجموع أصوات المقترعين.

وتلعب استطلاعات الرأي العام دوراً بالغ الأهمية في مجريات الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في التاسع من كانون الثاني القادم. وقد باتت بنداً أساسياً على الأجدنة اليومية لكل مرشح، عليه البحث عنها والتمعن فيها واتخاذ قرار بشأن وجهة حملته الانتخابية على ضوءها. ويقول مقربون من النائب الأسير مروان البرغوثي، الذي أثار ترشحه لانتخابات الرئاسة جدلاً واسعاً في صفوف حركة «فتح». وفي الشارع الفلسطيني، إن نتائج الاستطلاعات شكلت الحافز الأول له لإعلان خوض الانتخابات.

وقالت هؤلاء المقربون إن مروان كان يتابع من خلال محاميه نتائج الاستطلاعات العامة والخاصة على السواء. وإنه قرر في اليوم التالي لتراجع خوض الانتخابات التراجع عن هذا القرار مجدداً وخوضها بعد تلقيه نتائج استطلاع خاص أجرته مؤسسة في رام الله يبين حصوله على النسبة الأكبر من أصوات المقترعين.

وقد توقع العاملون في حملة مروان انخفاض معدلات تأييده في الاستطلاعات التالية عقب صدور إعلانين متناقضين عنه، الأول يعلن دعمه لمرشح حركة «فتح» محمود عباس، والثاني يعلن خوضه الانتخابات بصفة مستقل. ولدى صدور استطلاعي جامعة بيرزيت والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في السادس من كانون الأول انتهج العاملون في مكتب حملة مروان بالنتائج المتقاربة بينه وبين محمود عباس. وقال سعد نمر، مدير مكتب الحملة الشعبية لإطلاق سراح مروان التي تولت الدعاية الانتخابية لمروان في المرحلة الأولى من ترشحه وقبيل الموعد الرسمي للدعاية الانتخابية: لقد توقعنا بعد تراجع مروان وعدوله عن قراره أن تتسع الهوة بينه وبين أبو مازن بنسبة لا تقل عن سبعة في المائة، أما وقد جاءت النتائج متقاربة، فهذا يعني أن التراجع كان محدوداً وفي نطاق السيطرة». وقد اتخذت القائمون على حملة مروان من نتائج الاستطلاعات المذكورين أساساً لانطلاق حملته. وقال سعد نمر: إذا كان مروان حقق هذه النتائج الجيدة قبل بدء الحملة، فإنه حتماً سيتقدم ويصعد بصورة متواصلة بعد انطلاقها.

وأضاف: نحن راضون تماماً عن نتائج الاستطلاعات، فحصوله على نسبة من الأصوات متقاربة مع النسبة التي

يحصل عليها أبو مازن في وقت يشهد فيه الشارع إرباكاً جراء تغير موقف مروان، وقبل أن يبدأ مروان حملته ويوصل وجهة نظره إلى الشارع، فهذا يعني أن الطريق ممهد أمامه للنجاح، أو على أقل تقدير الحصول على نسبة كبيرة من الأصوات تعبر عن ثقته في الشارع الفلسطيني فيما لو واصل السباق الرئاسي.

وقد انعكست نتائج استطلاعات الرأي أيضاً على حملات باقي المرشحين. فالقائمون على حملة أبو مازن أيضاً شعروا بارتياح لانتقال مرشحهم من خانة الأفراد إلى خانة العشرات في استطلاعات الرأي.

وقد دأب أبو مازن، الذي لم يكن جماهيرياً معروفاً على نطاق جماهيري واسع قبل رحيل الرئيس عرفات، على الحصول على نسب ضئيلة لاختياره لمنصب الرئيس. وقد ابتهج القائمون على حملته بتصدره قائمة المرشحين العشرة لانتخابات الرئاسة، معتبرين أن مثل هذه النتيجة في المرحلة الأولى من الترشح وقبل بدء فترة الدعاية الانتخابية ينبئ بصعود أكيد له بعد انطلاق الدعاية.

وقد أطلقت نتائج الاستطلاعات جرس إنذار في مكتب حملة الدكتور مصطفى البرغوثي الذي سارع لتغيير تكتيكه الانتخابي.

وكان مصطفى حظي بالموقع الثاني في السباق الرئاسي عقب انسحاب مروان، لكن مع تراجع مروان وقراره خوض الانتخابات، فإن نسبة تأييد مصطفى شهدت تراجعاً كبيراً، وأخذ يتراوح بين ٦-٧٪.

وعقب صدور هذه الاستطلاعات لجأ مصطفى لتغيير تكتيكه الانتخابي. فقد سارع لعقد مؤتمر صحافي في مركز الإعلام الفلسطيني في الثامن من كانون الأول أعلن فيه أنه سيلجأ لحملة شعبية للمطالبة بإزالة الحواجز العسكرية إذا لم تقم السلطات بإزالة هذه الحواجز في غضون ٣٦ ساعة، معتبراً هذه الحواجز عائقاً أمام المرشحين ووصولهم إلى جمهورهم.

وفي اليوم التالي عقد مصطفى البرغوثي مؤتمراً صحافياً ثانياً بعد تعرضه لاعتداء أفراد حاجز عسكري إسرائيلي بين جنين و نابلس طالب فيه المجتمع الدولي العمل على إزالة ٧٠٣ حاجز عسكري تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية.

وقد اعتبر المراقبون لجوء مصطفى البرغوثي لهذا المنحى وسيلة لإعادة الاعتبار له في استطلاعات الرأي.

وقد شهدت المكانة السياسية لمصطفى البرغوثي قفزة ملحوظة لدى تقدمه في استطلاع للرأي العام أجراه مركز التنمية في جامعة بيرزيت في شهر آب الماضي. فقد حصل مصطفى البرغوثي في ذلك الاستطلاع على المكانة الثالثة كمرشح للرئاسة بعد كل من مروان البرغوثي وإسماعيل هنية، وهو ما جعله يتحدث في مقابلات صحافية تالية عن «نشوء قيادات فلسطينية جديدة».

أما لدى باقي المرشحين الأقل حظاً، فجاءت نتائج استطلاعات الرأي مخيبة للأمل لدرجة هاجمها العديدون منهم واعتبروها: «غير صحيحة وموجهة بهدف خلق زعامات جديدة للشعب الفلسطيني» وفق ما قاله الدكتور عبد الستار قاسم المرشح الذي لم تبق نسب تأييده في خانة الأرقام الفردية.

ويمثل دخول استطلاعات الرأي العام لاعباً رئيسياً في العملية الانتخابية أحد مظاهر التحول الديمقراطي الفلسطيني اللافت للانتباه.

وعلى الرغم من الضعف الذي يعتري العديد من مؤسسات ومراكز الاستطلاع، فإن بعضها، ممن لديه تجربة قديمة ويديره مهنيون مشهود لهم بالكفاءة، يشكل بالنسبة للكثيرين أداة مهمة للقياس، تماماً كما هو دورها في دول ديمقراطية عريقة مثل بريطانيا، وفرنسا، ... وغيرها.

وذكر مدير مؤسسة خاصة للاستطلاعات أن عدداً من المرشحين توجهوا له في المراحل الأولى من العملية الانتخابية لإجراء قياسات لتوجهات الرأي العام. وقال هذا الباحث الذي فضل عدم ذكر اسمه حرصاً على مصلحة الجهات التي كلفته بإجراء استطلاعات دفعت لقاءها بمبالغ مالية، بأنه لاحظ أن مرشحين عملوا على توجيه حملاتهم الانتخابية على نحو حققوا فيها ارتفاعاً ملحوظاً في تأييد مرشحهم.

لكن مراكز الاستطلاعات أظهرت ضعفاً من خلال نشر استطلاعات تحمل نتائج متناقضة في يوم واحد، وهو ما ظهر على صفحات الجرائد.

ويعزو الدكتور فيصل عورتاني مدير مؤسسة ألفا لاستطلاعات الرأي هذا التباين إلى الاختلاف في وقت وظروف إجراء الاستطلاع من حيث وجود أو غياب مرشح ما مثل مروان البرغوثي الذي اتخذ أكثر من موقف.

لكن عورتاني لا يخفي وجود خلل فني كبير في بعض مؤسسات الاستطلاع وخلل جزئي في بعضها الآخر. ويقول: بالتأكيد هك مؤسسة تخرج بأرقام غير صحيحة، والسبب هو اعتمادها منهجية إحصائية غير صحيحة. ومؤسسات أخرى تأتي بنتائج أقرب إلى الحقيقة لاعتمادها طرق إحصائية بحاجة لبعض التصحيح.

غير أن فيصل عورتاني لا يرى الكثير من التأثير لاستطلاعات الرأي في بلادنا على الرأي العام كما في الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة التي تحدد نتائج استطلاعات الرأي فيها توجهات الشركات في دعم مرشح دون غيره.

ويفضل بعض المرشحين من ذوي النتائج المتدنية صرف نظرهم عن نتائج الاستطلاعات، لأن اتخاذ قرار على ضوء نتائجها يعني شيئاً واحداً بالنسبة لهم، وهو الانسحاب من السباق لعدم وجود فرصة حقيقية حتى لإيصال وجهة نظرهم وبرامجهم عبر وسائل الإعلام التي تركض وراء المرشحين أصحاب الحظوظ الأعلى في الاستطلاعات.

ويقول الدكتور عبد الستار قاسم: «أنا لا أتعامل بجدية مع الاستطلاعات، لأن لدي تجربة بينت أن الاستطلاعات غير حقيقية مع الزمن. وأن الشعب يغير رأيه بسرعة لأسباب غير واضحة».

ويضيف قاسم: في دول مثل دولنا من الصعب أن تكون الاستطلاعات علمية، والسبب هو الجهل والخوف. فمن الناحية الأولى يتأثرون بالوجبة الإعلامية التي يتلقونها يوم تعرضهم للسؤال، والثانية أنهم يخافون السلطة ولا يتقنون بالمستطلع، وبالتالي يقدمون إجابات ترضية.

ويجزم قاسم، وهو أستاذ للعلوم السياسية في جامعة النجاح، أن هناك تلاعباً بالأرقام في هذه الاستطلاعات، كل لأهدافه. ويدلل على ذلك بالفروق الكبيرة بين نتائج استطلاعي جامعة بيرزيت ومركز كوكالي.

وأياً كان موقف المرشحين ذوي الحظوظ المتباينة من استطلاعات الرأي، فإنها تحدد أجندة وسائل الإعلام المختلفة. فوسائل الإعلام تتخذ من نتائج هذه الاستطلاعات مؤشراً قوياً على فرص المرشحين، وتقرر على ضوءها وجه متابعتها.

فوسيلة الإعلام تبحث دائماً عن المعلومة أو القصة الأكثر إثارة للاهتمام، وفي الانتخابات فإن قصة نجاح المرشح، بما يحمله هذا المرشح من جديد، تشكل بالتأكيد العنصر الأكثر جذباً.



## ثمة / الفضائيات العربية أعدت

بحيادية خلال الحملة الدعائية للمرشحين. ويقول العمري «الموضوع صعب جداً، والعمل ليس سهلاً في تغطية الانتخابات الرئاسية، هنا في فلسطين، وبخاصة أنه للمرة الأولى يكون هناك أكثر من مرشح واحد لهذا المنصب».

وأضاف: «تم الاتفاق بأن لا يكون هناك أي دعايات انتخابية للمرشحين، حتى ولو كانت مدفوعة الأجر». وبحسب العمري، فإن قضية الحيادية «يمكن ضبطها» في الأخبار اليومية، لكن الإشكالية تبقى في البرامج التي تقدمها الجزيرة على الهواء مباشرة.

وقال «في البرامج المفتوحة، اعتقد أنه سيكون من الصعب ضبط كل متحدث بأن لا يتحدث لصالح أي من المرشحين». إلا أنه وعلى الرغم من صعوبة الضبط في البرامج المفتوحة التي تبث في الجزيرة، فقد اتخذت الجزيرة موقفاً يقضي بوقف المتحدث فوراً إذا تحدث لصالح أي من المرشحين حسب ما أوضح العمري.

وقال العمري: «الإشكالية أوسع في البرامج المفتوحة، حيث أنه قد يخرج متحدث ويهاجم أو يروج لمرشح على حسب مرشح خر، وما تم الاتفاق عليه في هذه الحالة، وقف المتحدث فوراً، سواء إن كان المتحدث في الاستوديو أو عبر الهاتف».

وأضاف: ما ستلتزم به الجزيرة فقط خلال الدعاية الانتخابية، هو ما يصدر عن لجنة الانتخابات المركزية من قرارات.

وفيما تعلق بالبيانات المؤدية أو المعارضة، فقد أوضح العمري أن الجزيرة اتخذت موقفاً واضحاً بعدم نشر أي بيانات تؤيد أو تعارض أيًا من المرشحين.

وإن كانت الجزيرة اتخذت قراراتها بحيادية التغطية خلال الحملة الدعائية للمرشحين، فهل سيطبق المراسلون هذه القرارات والتعليمات؟

وفي إجابته عن هذا السؤال، يقول العمري «يجب أن يطبقها المراسل، كونها تم تميمها على المراسلين كافة، وعقدنا اجتماعات موسعة لطاقم الجزيرة، وأوضحنا المسألة وأهميتها».

وتؤكد مراسلة العربية هديل وهدان أن التعميمات التي تلقتها من إدارتها بشأن التزام الحيادية في تغطية الانتخابات الفلسطينية، لا تختلف كثيراً عن التعليمات التي صدرت في الجزيرة، والتي بموجبها تدعو إلى ضبط العمل بحيادية تامة.

وقالت وهدان: «تتلخص التعميمات التي صدرت لنا من إدارة العربية في مسألتين أساسيتين، الأولى: الحيادية، والثانية: المهنية».

وتقول وهدان كثيراً على اتباع المهنة في التغطية خلال الانتخابات، موضحة أن اتباع المهنة السليمة ستقود بحالها إلى الحيادية التامة.

ومثلما أشار العمري وماجد سعيد، فقد أوضحت وهدان أن العمل «بحيادية» بدأتها العربية منذ مدة.

وفي هذا السياق، قالت «قبل حوالي أسبوعين، تسرب لي البرنامج السياسي للمرشح أبو مازن، لكنني لم أستطع التعامل مع البرنامج إلا بعد أن أعلن مروان البرغوثي انسحابه، وذلك في سياق تقرير كامل عن الإشكاليات التي سادت داخل حركة «فتح» بشأن المرشح».

وتشدد وهدان على أن المهنة والأداء الصحافي السليم هو الأساس في ضمان الحيادية، وهو الأمر الذي ستعمل العربية بموجبه.

ومن الضوابط التي ستعمل قناة أبو ظبي بموجبها حسب ما أشار مدير مكتبها في الضفة ماجد سعيد، هو عدم التطرق لأسماء المرشحين كثيراً خلال التغطية الإخبارية. وقال «مثلاً في التقارير الإخبارية، فلن أقول عند بث التقرير اسم فلان من المرشحين أو غيره، وإنما سيتم الحديث «بعمومية».

وحسب سعيد، فإنه تم الاتفاق مسبقاً، لدى قناة أبو ظبي، بأن يتم إعطاء كل المرشحين وقتاً متساوياً في التغطية «يوم الانتخابات أو أثناء الحملة الانتخابية سيتم إعطاء مرشح وقتاً متساوياً مع الآخر».

التغطية الإعلامية لمحمود عباس المرشح ورئيس اللجنة

## التنفيذية

ومن أصعب الإشكاليات التي ستواجهها القنوات الفضائية، كيفية التغطية لأنشطة محمود عباس بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكونه مرشحاً لمنصب رئيس السلطة الوطنية.

ويتفق القائمون على المحطات والقنوات الفضائية العربية أنهم لا يستطيعون تجاهل نشاط سياسي يقوم به أبو مازن خلال الحملة الانتخابية، كلقاء مسؤولين أجانب أو مباحثات سياسية مع أطراف دولية.

ويقول ماجد سعيد أن أبو مازن سيكون تحت الأضواء، كونه يشغل منصباً سياسياً مهماً، بغض النظر عن ترشحه لمنصب رئيس السلطة، مشيراً إلى أن هذه القضية قد تكون هي الإشكالية الأكبر للعاملين لدى المحطات الفضائية العربية.

إلا أن سعيد يقول إنه سيحاول «قدر الإمكان» أن لا يكون منحازاً لأبو مازن على حساب المرشحين الآخرين، وما تم الاتفاق عليه وتعيينه لدى إدارة القناة المركزية.

أما وليد العمري، فإنه يرى أن وضع منصب أبو مازن القائم حالياً، وعلاقته بالدعاية الانتخابية، ليس بالضرورة أن تؤثر على حيادية تغطية الجزيرة لنشاطه. وقال «أبو مازن له وضع خاص، فهو يشغل منصباً سياسياً قائماً، ونحن من جانبنا سنقوم بتغطية أنشطته السياسية، شريطة أن لا تتعلق هذه الأنشطة بالدعاية الانتخابية».

وأشار العمري إلى أن العديد من زعماء الدول كانوا يواصلون أعمالهم، وتتم تغطيتها في ظل انتخابات رئاسية قائمة.

«لكن الأساس هو الابتعاد عن تغطية أعمال دعائية»، قال العمري.

وأضاف: «لا يمكن تجاهل أنشطة أبو مازن السياسية ... لكن هناك ما هو أخطر من الأنشطة السياسية التي من الممكن أن يقوم بها مرشحون، كاستغلال الحواجز العسكرية الإسرائيلية مثلاً، كون الاشتباك عند الحواجز يشكل مادة إعلامية دسمة».

وتتفق وهدان مع ما ذهب العمري وسعيد في الإشارة إليه بشأن منصب محمود عباس، واصفة القضية بـ«المشكلة العويصة» التي ستواجه الصحافيين.

إلا أن هديل تعود للتأكيد على أن «العربية» ستعتمد على قدرات مراسليها في التغطية الإعلامية لأنشطة أبو مازن، دون الإضرار بمبدأ الحيادية وضمناً إعطاء كل مرشح حقه.

## ثمة / ثمرين ديمقراطي

الإذاعة والتلفزيون وهما الوحيدين من الأجهزة الرسمية، فإذا كنت تستخدم هذين الجهازين، فإن من حق أي مرشح أن يستخدمهما بنفس الكم والكيف عندما تبدأ الحملة الإعلامية الانتخابية، وبالتالي فإن من حق كل مرشح أن يحظى بتسهيلات وإمكانيات متساوية ومتوازنة، ونحن لا يوجد لدينا مرشح واحد، ونحن نرفض نظرية المرشح الواحد».

وأثار المرشح د.عبد الستار قاسم وهو يوضح أسباب انسحابه من سباق الرئاسة هذه القضية عندما قال إن من بين هذه الأسباب ما أسماه «التزوير القبلي»، ومن بينها تحيز وسائل الإعلام المحلية والعربية لصالح مرشح السلطة القائمة حالياً بغية خلق رأي عام يميل له على حساب المرشحين الآخرين، وقصر الفترة الدعائية التي لا تخدم سوى أولئك المرشحين ذوي الخطوة عند وسائل الإعلام.

«أفاق برلمانية» لاحظت أهمية الموضوع وحاولت معرفة كيف تتعامل الصحف الثلاث «الأيام»، و«القدس»، و«الحياة الجديدة» مع مثل هذه القضايا، وإذا ما كانت تجربة الانتخابات السابقة أمدتهم ببعض الخبرة، ووجدت نفسها معهم في الموقع ذاته، حيث أثار استفساراتها ذات الأسئلة، وهي في هذا التحقيق تحاول أن تتلمس القضية لدى الجهات المعنية بالدعاية الانتخابية والحملة الإعلامية في إطار الانتخابات.

حافظ البرغوثي، رئيس تحرير صحيفة «الحياة الجديدة» في لقاء معه تحول إلى نقاش أفكار عامة حول القضية أكثر منه سؤالاً وجواباً، فاتصل مع لجنة الانتخابات المركزية ووزارة الإعلام للاستفسار عن بعض القضايا، مشيراً إلى حالة إرباك أمام تفاصيل صغيرة في هذه القضية.

فيما أجاب مدير عام المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام هاني المصري، ومدير تحرير صحيفة الأيام عبد الناصر النجار، ومدير تحرير صحيفة القدس التي تصدر من القدس ماهر الشيخ.

عن دور وزارة الإعلام ولجنة الانتخابات المركزية في تحديد ضوابط الدعاية الانتخابية قال المصري: إن دور الوزارة محصور فقط بتلقي المخالفات التي تحدها لجنة الانتخابات المركزية لنقاشها ومتابعتها مع وسائل الإعلام، مشيراً إلى أن مثل هذه القضايا لم يحددها قانون المطبوعات، وأن هناك الكثير من القضايا غائبة عن القانون الذي صدر في العام ١٩٩٥، والقانون لم يعدل حتى الآن، وهناك عدة محاولات لتعديله لم يكتب لها النجاح.

ويشير البرغوثي إلى أن قانون المطبوعات باعتراف واضعيه ناقص، وما وصلنا من لجنة الانتخابات فقط هو ما يتعلق بتغطية نشاطاتهم، ولم يصلنا أية جوانب تفصيلية حول الدعاية الانتخابية.

ويشير عبد الناصر النجار: دائماً كانت هناك ثغرات في القانون. لا يوجد قانون متكامل، لكن ما ورد من تعليمات لجنة الانتخابات المركزية اعتقد أنه كان كافياً بالنسبة لعملية النشر في وسائل الإعلام. وقانون المطبوعات خلا من هذا الجانب، وهناك اتصالات مع لجنة الانتخابات المركزية، حتى الآن لم تكن هناك ملاحظات جوهرية، يركزون في اتصالاتهم على أخبارهم الداخلية وأخبار التسجيل، ويمكن أن يعزى ذلك لأن الحملة الانتخابية لم تبدأ بعد، ولم نر تدخلًا مباشراً من لجنة الانتخابات المركزية، ولكن للأسف لا يوجد أي اتصال مع وزارة الإعلام حول هذا الموضوع.

ويقول ماهر الشيخ: إن لا علاقة لهم مع لجنة الانتخابات المركزية، وما يصلهم حول الحملة تم فقط عبر الإعلانات التي ترسل لنشرها.

## الفترة الزمنية للدعاية الانتخابية قصيرة

وعن الضوابط المطروحة في القانون بين المصري: إن القضايا المطروحة عامة، والفواصل بين الوقوع بالمحظور لا يمكن تحديدها إلا بالخبرة، النشاطات التي يقوم بها المرشح بشكل أو بآخر لا تعتبر دعاية، ولا نستطيع منعه من القيام بها، لكنها بشكل أو بآخر دعاية، ولا يمكن أن نطلب من المرشح التوقف عن العمل مثل قادة الأحزاب ورئيس اللجنة التنفيذية محمود عباس «أبو مازن»، الدعاية فقط هي الموجبة للالتزام بها، أما النشاطات التي تتم والتي تستخدم بشكل أو بآخر للدعاية لا يوجد عندنا جواب حولها، ولكن مع الخبرة يمكن أخذها بعين الاعتبار. ويقول الشيخ: إن الجريدة سوف تلتزم بما ورد في بيان لجنة الانتخابات على الرغم من أن القانون لا ينطبق عليها، وأنه في كل دول العالم هناك قانون للحملة الانتخابية، ونحن نستجيب لها، وقد وصلت الجريدة دعايات إعلانية ولم تنشرها من المرشح مصطفى البرغوثي والمرشح تيسير خالد.

ويعتقد الشيخ أن الفترة الزمنية للدعاية الانتخابية قصيرة ولا تكفي المرشح لعرض برنامجه والتفاعل معه من قبل الجمهور، وأن هذا الأمر غير مرتبط برغبة الجريدة لزيادة فترة الدعاية الانتخابية لمصالح مالية، لأن المرشح يرصد مبلغاً من المال سيصرفه بغض النظر عن الفترة الزمنية.

ويوضح البرغوثي أن لجنة الانتخابات المركزية هي من حددت كل هذه التفاصيل حول موضوع الدعاية الانتخابية، لأنه لم يتم إقرار قانون الانتخابات المعدل، ولم يحدد كيف نتعاطى في هذا الأمر، وهناك إشكالية محددة تبرز في تغطية النشاط اليومي لمرشح له نشاط سياسي أو اجتماعي سابق لترشحه، ولا نستطيع التمييز، مثال ذلك جاءنا الإعلان من مرشح يطلب فيه دعماً مالياً، أنا أوقفت الإعلان على اعتبار أنه دعاية

انتخابية، ووجدت أن صحيفة أخرى نشرته، الحدود بين الدعاية والخبر غير واضحة، حدود المسموح والممنوع غير واضحة، أحد المرشحين اليوم في الخليل يلقي ندوة، اليوم هل نستطيع تغطيتها، ومن العيب البحث عن حدود، وملتزم بتوجهات اللجنة المركزية للانتخابات، ومثل هذه القضايا لا نعرف كيف يمكن الخروج منها، ولم يحدث أية اجتماعات بيننا وبين اللجنة المركزية للانتخابات لتوضيح مثل هذه القضايا، وربما هم أنفسهم لا يوجد عندهم تصورات حول ذلك.

«أبو مازن» لم يتحدث أية كلمة عن الانتخابات وعن طريقة تعامل الصحف مع الأخبار اليومية لشخصيات ذات نشاط سياسي بارز، وعن العدالة في تساوي الفرص أمام المرشحين، يقول البرغوثي: «أبو مازن» يمارس نشاطه بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وهي أكبر سلطة فلسطينية، وأهم من السلطة الوطنية نفسها، وبالتالي أي نشاط يجب تغطيته لأنه يهم الناس و«أبو مازن» لم يتحدث أية كلمة عن الانتخابات ولا يروج له في الأخبار، ونحن ننشر أخبار أي مرشح حتى الآن كنوع من المهنية دون دعاية انتخابية له، ونرفض حتى الإعلانات إذا كان فيها مساس، نريد ديمقراطية حقيقية، ولكن إذا اتهم أي مرشح مرشحاً آخر بتهم مقرونة بأدلة ننشرها.

ولكن هذا لا يعني أن مرشحاً لا نشاط له خلق له نشاطاً، وأنت كمرشح لكنت لا تستطيع إجبار وسائل الإعلام أن تأتي إليك، كعلومة نكتب عنك، مثلاً المرشح الموجود في أمريكا اتصلت به. والإعلام لا يتابع المرشح، كل مرشح له حملته الانتخابية ولديه برنامج إعلامي يخاطب فيه قسم الإعلان لوضع هذا البرنامج قيد التنفيذ، باعتباره برنامجاً مدفوعاً كاملاً، ولا يستطيع أي مرشح أن يدعي أن هناك تجاهلاً له طالما أنه لا يملك برنامجاً إعلامياً وإعلانياً. والخلل لدى المرشح وليس لدى وسائل الإعلام، وأغلب المرشحين مستقلون وليسوا تابعين لأحزاب يمكن أن تؤثر في الساحة الفلسطينية، وتجلب اهتمام الناس، وبالتالي ما يخبر عنه هو خبر معلوماتي صحافي ليس إلا، وهذا ما تقوم به الصحافة.

ويوضح الشيخ: من الصعب أن يكون هناك عدالة، «أبو مازن» موجود في الأخبار بسبب موقعه، وتغطيته تختلف عن تغطية المرشحين الآخرين لعدم وجود سبب عند الجريدة لتغطية أخبارهم، ويضيف إنه بحكم كونه مديراً للتحرير يتدخل في كل خير، وطبعاً يراقب الأخبار المتعلقة بالمرشحين لزواوية منع الجانب الدعائي فيها وقصره على الجانب الخبري.

بينما يقول النجار: لا أستطيع أن أحد من نشاط سياسي بارز، ولا يمكن أن أدفع مرشحاً مغموراً ليصنع حدثاً. ولكن إذا صنع هذا المرشح حدثاً فأننا مضطر لتغطيته، وكل المؤتمرات الصحافية للمرشحين تم تغطيتها بحجم مناسب في الصحيفة، بغض النظر عن الأسماء والمكان، مثال المرشح الذي يعيش تحت الإقامة الجبرية في أمريكا، الذي نشرنا صورة توضح انه لا يستطيع مغادرة المكان الذي يعيش فيه، إضافة إلى معلومات عنه.

من حق المرشح أن يدعو الصحيفة إلى مقابلة خاصة ولا يعتبر البرغوثي نفسه ملزماً بإجراء حديث صحافي مع كل المرشحين إذا ما نشر مقابلة صحفية مع مرشح، لأن الصحيفة ليست مشاعاً لكل ما هب ودب، وإنما توجد معلومة وخبر تكون الجريدة موجودة.

ويوضح الشيخ هذه القضية، وإنه إذا ما نشر مقابلة مع أحد المرشحين، فسيعمل على إجراء مثلها مع باقي المرشحين، لكن هناك مشكلة أحياناً تعطي لهذه المقابلة ثلاثة أعمدة، وتكتشف أنها لا تستحق أكثر من عمود، فيفض المرشحين غير جدي على الإطلاق وأخبارهم قليلة.

ويقول النجار: ليس بالضرورة إذا كانت هناك مقابلة مع مرشح ما أن تكون مع مرشحين آخرين بنفس الحجم وبنفس المكان، ولكن من حق المرشح أن يدعو الصحيفة إلى مقابلة خاصة اعتماداً على ما سبق نشره من مقابلات لمرشحين آخرين، حاولنا تمرير هذه الفكرة في المرحلة الأولى من إعلان الترشح، ولكن بشكل غير رسمي كانت هناك مقابلات أجرتها «الأيام» مع معظم من أعلنوا نيّتهم للترشح للرئاسة، وطرحوا برامجهم بشكل أو بآخر، وتم



## هل نجد القطاع العام في خدمة مرشح «فتح»؟

### تكاليف الدعايات الانتخابية: هل هي تبرعات حقيقة؟!

واضح لقوانين الانتخابات». وفي تصريحه هذا لا يفرق قاسم بين مرشح «فتح» الذي يصفه بمرشح السلطة، والمرشح المنسحب مروان البرغوثي، والمرشح المستقل مصطفى البرغوثي. وثمة انتقادات عديدة توجه لمصطفى البرغوثي على هذه الخلفية. ويصفه البعض بمرشح يمول حملته من أموال أوروبية، وذلك من خلال منظمين غير حكوميين يترأسهما، وهما لجان الإغاثة الطبية أو معهد السياسات الإعلامية.

وكانت مصادر في حزب الشعب أكدت في الانتخابات العامة الأولى العام ٩٦ أنه تم توظيف أموال من لجان الإغاثة الطبية ولجان الإغاثة الزراعية في حملة الحزب الذي خاض الانتخابات بكتل تمثله في مختلف المحافظات، لم يحالف الحظ أي مرشح فيها.

ويرفض مصطفى البرغوثي هذه الادعاءات جملة وتفصيلاً. ويقول: لدي لجنة مالية مسؤولة عن كل التكاليف المالية للحملة، وأنا لا أتدخل فيها بأي شكل من الأشكال، حتى ولا أعرف شيئاً عن وضعها.

ويقول القائمون على حملة مصطفى إنهم يجمعون تبرعات من رجال أعمال وأن ثمة تبرعات تسلمهم من فلسطينيين مغربيين محبين بالدكتور وبارائه التي يستمعون لها عبر المحطات الفضائية.

وقال نصير فالج من اللجنة الإعلامية إنه تلقى مؤخراً مكالمات هاتفية من سيدة فلسطينية مغتربة تسأل عن كيفية تحويل مبلغ خمسة آلاف دولار تبرعاً منها لحملة الدكتور مصطفى.

لكن مرشحين عديدين يقولون إنهم لم يتمكنوا من جمع أي مبلغ مالي تبرعات من المجتمع الفلسطيني. وقال الدكتور عبد الستار قاسم: «لقد طرقت كل باب ممكن لأجمع تبرعات لحملتي ولم أحصل على شيء ذي قيمة. وأضاف مشككاً بإمكانية حدوث تبرعات جديدة في المجتمع الفلسطيني: لي ابن عم رجل أعمال ثري لم يتبرع لي بفلس واحد».

ويعزو الدكتور قاسم ضعف فرص الحصول على تبرعات إلى عدم وجود تقاليد عريقة في إجراء الانتخابات والدعم وجماعات المصالح في المجتمع الفلسطيني. وقال: الناس هنا تعودت أن تحصل على منافع شخصية من القوى والسياسيين، ولم تتعود على الدفع والتبرع من أجل تسيير العملية الانتخابية والسياسية كما يجري في المجتمعات الغربية».

وينفي القائمون على حملة محمود عباس وجود أية ثغرات مالية أو قانونية في حملتهم.

ويقول الدكتور أحمد صبح: لقد أعلن مدير الحملة الطيب عبد الرحيم عن رقم حساب بنكي توجه إليه كل التبرعات والأموال المخصصة للحملة، وسيكون هذا الحساب مراقباً من قبل لجنة الانتخابات المركزية».

ومن جانبها تقول لجنة الانتخابات المركزية إنها ستتابع كل مخالفة وستحول كل خرق جزائي إلى القضاء للبت فيه.

وقال عمار دويك، المسؤول التنفيذي للجنة: سنطبق القانون، وإن كان القانون لا يعطينا أدوات قوية في موضوع الدعاية الانتخابية والالتزام بها، إلا أن أية مخالفات جزائية، سواء مالية أو غير مالية، سنحولها للقضاء».

وستطلب اللجنة من كل مشارك في الانتخابات تقديم كشف عن مصادر تمويله وكيفية صرفها عقب انتهاء الانتخابات. ولم يحدد القانون سقف التبرعات وسقف المبالغ المسموح بإنفاقها في حملة المرشح، وهو ما يوصف بثغرة في القانون الفلسطيني. وتحدد القوانين في الدول الديمقراطية سقفاً محدداً لحجم التبرعات والإنفاق حفاظاً على حد أدنى من نزاهة العملية الانتخابية.

ويرفض القانون السماح للمرشح بتلقي أموال من جهات خارجية. وأوضح عمار دويك أن اللجنة لا تعتبر الفلسطينيين في الشتات جهات خارجية.

### رام الله. «آفاق برلمانية»

«حسام» اسم مستعار، موظف في إحدى مؤسسات السلطة، لكنه اليوم يعمل في المقر المركزي للحملة الانتخابية لمرشح حركة «فتح» محمود عباس «أبو مازن» الواقع في مدينة البيرة، وفي واحدة من أكثر اللجان حيوية في الحملة.

ويقول هذا الشاب المتدقق حيوية: لقد طلب مني مديري القيام بمهمة، وأنا أنفذهما على أكمل وجه. أنا مقتنع بالمرشح ومستعد للتجند في حملته».

لكن حسام لا يعرف أنه يخالف بذلك قوانين الانتخابات التي تحظر على موظفي ومؤسسات السلطة التجند لدعم مرشح دون آخر.

ويقول: لم أكن أعرف. هناك الكثير ممن يعملون في مقر الحملة من موظفي السلطة، بل أكاد أجزم أن كلهم في المقر العام وفي المحافظات من موظفي السلطة».

وحتى عندما علم، فإن حسام لم يبد أية نية للتراجع معتبراً ما يقوم به مهمة عمل يجب القيام بها. ويقدر هذا الشاب عدد العاملين في حملة «أبو مازن» من موظفي السلطة بالمئات.

لكن القائمين على حملة «أبو مازن» يقولون إن المتطوعين من موظفي القطاع العام في الحملة يعملون في أوقات فراغهم وليس في أوقات الدوام الرسمي، وإنهم سيتقدمون للحصول على إجازات غير مدفوعة الأجر أو يستقيلون من وظائفهم إذا ما طلب منهم التفرغ للحملة، أو القيام بعمل علني.

وقال الدكتور أحمد صبح، وكيل وزارة الإعلام: أنا على سبيل المثال موظف حكومي، أذهب بعد الدوام الرسمي إلى مكتب الحملة، أقدم أفكاراً تنظيمية، (يقصد حركة «فتح»)، لكني لا أقوم بأي عمل لصالح حملة «أبو مازن» أثناء وجودي في الدوام الرسمي، حتى لا استخدم أوراق الوزارة، وهي أوراق رسمية لكتابة أي شيء خاص بالحملة». ويضيف: إذا احتاج تنظيمي لجهد فإنني إما أن أقدم بإجازة غير مدفوعة الأجر أو أستقيل تماماً كما فعل مدير الحملة الطيب عبد الرحيم الذي استقال من أمانة الرئاسة، ومديرها التنفيذي الدكتور محمد إشتية الذي استقال من إدارة مجلس بكار.

ويلفت صبح إلى عدم وجود تقاليد انتخابية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يتسبب في خروقات من حين لآخر لدى جميع المرشحين، وليس من جانب مرشح واحد.

والشكوى من تجند مؤسسات الدولة في خدمة مرشح السلطة أو مرشح الحزب الحاكم، واحدة من أكثر الخروقات المألوفة لنزاهة الانتخابات في دول العالم الثالث.

ويرفض القانون على موظفي السلطة الحصول على إجازة غير مدفوعة الأجر للقيام بمهمة من هذا النوع، وهو ما لم يلتزم به الغالبية العظمى من الموظفين العاملين في حملة مرشح حركة «فتح» الذين يبررون ذلك بعملهم في الحملة في ساعات ما بعد الدوام الرسمي. وتقول لجنة الانتخابات المركزية بأنها لم تتلق أية شكوى من هذا النوع من أية جهة كانت، وأنها ستعمل على التحقق منها في حال توفر مثل هذه الشكوى وفق ما يقول عمار دويك المسؤول التنفيذي للجنة.

وينتقد مرشحون للرئاسة مرشحين آخرين لما يسميه الدكتور عبد الستار قاسم المرشح المنسحب «استخدام مقدرات الشعب في حملاتهم». وقال قاسم الذي كان من بين أسباب انسحابه ضعف مقدراته المادية للقيام بحملة واسعة وناشطة: «ثمة من يستخدمون مقدرات الشعب الفلسطيني وأمواله في حملتهم الانتخابية، وهذا خرق

وتحفظت فصائل هذا التيار، للعب دور على المسرح السياسي. وجاءت الفرصة لتحديد موقف من الانتخابات الرئاسية، لكنها لم تنجح في إدارة معركة الجمع بين مناصبي اللجنة التنفيذية ورئاسة السلطة الفلسطينية، على الرغم من اعتراضاتها الخجولة غير المنظمة وغير النشطة، وسلمت بالأمر، وكأنه «أمر كان مقضياً»، واكتفت بتسجيل اعتراضها، الذي بالكاد سمع به أحد من المنتهين إليها، ومرت هذه المعركة دون أن «يخدش أحد».

لكن خيبة فصائل هذا التيار، ظهرت بشكل جلي وأكثر وضوحاً لدى إدارتها لمعركة انتخاب رئيس السلطة، فتناذرت إلى اجتماعات ماراثونية في غزة والضفة الغربية، واعتقدنا للوهلة الأولى أن فصائل هذا التيار، ستعوض من خسارة دورها في التأخير على رئاسة اللجنة التنفيذية، ومعركة الجمع بين مناصبي رئاسة التنفيذية والسلطة، بتحديد دورها المؤثر في معركة رئاسة السلطة، والاجتماعات الأولى بشرت بالخير، فقط لأن هناك اجتماعات تشير إلى أن هذه الفصائل بدأت تدرك ضرورة اقتناص فرصة ذهبية لا تعوض، في تجييش قواسمها المشتركة، لتصبح قوة فاعلة على الأرض من الناحية السياسية والتنظيمية.

غير أن البيانات الأولى الصادرة عن هذه الاجتماعات لم تشر فقط إلى ضعف القدرة على التنسيق فيما بينها، بل وأكثر من ذلك، إشارات إلى خلافات واضحة في إطار الحزب الواحد، في بعض الأحيان لوحظ في البيانات المتعكسة الصادرة عن اجتماعات غزة، وعن تلك الصادرة في الضفة، وفوجئنا أكثر عندما توصلت هذه الفصائل إلى اتفاق مضمون، أن يتم التوافق على مرشح من خارجها (!) وبدا لنا، للوهلة الأولى، أن هذا التوافق سيسهل عملية اختيار مرشح عن هذا التيار ليس محسوباً علي أي فصيل منها، لكن هذا التوافق أدى إلى سلوك أبعد ما يكون عن الشفافية والديمقراطية، عندما سعى كل فصيل، أو على الأصح، بعض الفصائل، «لاستمرا» مرشحين دون التنسيق مع فصائل أخرى، والأكثر مدعاة للدهشة، أن هؤلاء «المستمزجين» رفضوا في الغالب- ترشيح أنفسهم لأسباب مختلفة، لعل أهمها أن أيًا من هؤلاء «المرشحين» لا يثق بوقوف هذا التيار لإسناده في معركة الانتخابات، على ضوء ما أظهرت أنشطة فصائل هذا التيار في خلافات فيما بينها حول المرشح المطلوب. وهكذا خلصت هذه الفصائل لكي يعتمد بعضها مرشحاً من تنظيمها، في حين كفت فصائل أخرى عن البحث عن مرشح لها من داخلها أو من خارجها.

وبالتوازي مع هذه الجهود الفاشلة، برز المرشح مصطفى البرغوثي، كمرشح عن المبادرة الوطنية، وعن التيار الديمقراطي بشكل عام، بما يمثله البرغوثي، من أفكار ومفاهيم وسياسيات تعبر بوضوح وتركيز عن تبنينه وانصهاره في هذا التيار، وكان يمكن للفصائل أن توفر على نفسها الكثير من الجهد والاختلاف والافتراق لو أنها فكرت بحساسية أقل، وبمسؤولية أكبر اتجاه فرصة بناء هذا التيار وتشكيله، من خلال اغتنام فرصة وجود مرشح، يعبر عنها أفضل تعبير، لكي تقف من خلفه وتشد أزره في معركة حقيقية جادة تدور بين تيارين مركزيين، «فتح» والتيار الديمقراطي، بعدما أعلنت حركة «حماس» مقاطعتها لانتخابات الرئاسة، ورسخت تجربة رائدة في العمل السياسي الديمقراطي، يجعل من التيار الذي يدعي تمثيله أكثر قدرة وصلابة في الوقوف بقوة ليؤثر في مجمل المستقبل الوطني الفلسطيني وإعادة الاعتبار لتيار عريض، يفتقد إلى القيادة المسؤولة والجادة.

وبعد، فإننا ندرك الصعوبات العديدة التي تنتصب أمام بناء التيار الديمقراطي، والتي تتجلى بشكل أساسي في طبيعة قيادة هذا التيار كما ندرك أن تشكيل هذا التيار ضرورة وطنية، كانت وما زالت، تمليها شروط إيجاد توازن بين مختلف التيارات المركزية في الساحة الفلسطينية، وهذا يجعل هذه المهمة ذات طابع تاريخي، يلعب دوره الأساسي في إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية حقيقية، بكل ما يعنيه المصطلح من معاني ومفاهيم وأفكار!!

تشر هذه البرامج بشكل مفصل، وتم أخذ آراء المواطنين حول هذه البرامج وهؤلاء المرشحين.

وسالت «آفاق برلمانية»: ألا تعتبر هذه مخالفة؟ فأجاب النجار: لا تعتبر مخالفة، لأنهم لم يكونوا مرشحين، بل أعلنوا نيتهم للترشح، ولم يكن حينها فتح باب الترشح، ومعظم هؤلاء لم يترشحوا رسمياً لأسباب عدة، منها عدم استيفاء الشروط اللازمة للترشح، أو أن بعضهم كان يرغب بلفت الانتباه والإفارة حول شخصه، ولم يتم نشر أي مواد إعلانية أو إعلامية عن المرشحين العشرة قد تفسر على أنها إعلان لهم.

صورة «أبو مازن» في الأيام أكبر من صور المرشحين - «آفاق برلمانية»: لكن صورة «أبو مازن» عندما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية المرشحين العشرة كانت أكبر من صور باقي المرشحين في خبر «الأيام» وهناك بيانات تم نشرها في «الأيام» لم تنشرها الصحف الفلسطينية الأخرى، إلا بعد نشرها في صحيفتكم مثل بيان طلب التبرع لحملة المرشح تسيير خالد»

- صورة «أبو مازن» ليست انحيازاً لأن هذه الصورة ارتبطت مع خبر مباشر أسفل الصورة عن لقاء، وحتى في الصحف الأوروبية إذا كان هناك مرشح معروف للجمهور، أو شخصية اقتصادية ومعروفة، فغالباً ما يكون حجم صورته أكبر من مرشحين مغمورين.

- «آفاق برلمانية» ومن أفتى لكم بهذه الفكرة؟ سألت رئيس التحرير الأستاذ أكرم هنية، ومجموعة من أساتذة الصحافة في جامعة بيرزيت. ويؤكد كل من البرغوثي والنجار والشيخ أن علاقتههم بالسلطة لن تؤثر على مصداقيتهم، وأنهم لن ينحازوا إلى أي مرشح ولم تتدخل السلطة في يوم من الأيام في السياسة التحريرية لهذه الصحف.

### الإعلان عن مداخليل الحملات الانتخابية

وعن التجربة السابقة في انتخابات العام ١٩٩٦ يوضح البرغوثي أنهم لم يواجهوا بهذه المشاكل، حيث بدأ وضع الإعلانات، ولم تكن الضوابط الحالية موجودة، وهذه الضوابط مبدئية ويجب أن تتطور لاحقاً، لأن فيها عموميات كثيرة ولا توجد رقابة على مداخليل الموازنات الإعلانية، يجب أن يحدد كل مرشح قبل بدء حملته ماذا سيصرف وما هي مصادر هذه الأموال، لأن تحديد بعد النجاح أو الفشل، يجب تفادي نقاط الضعف في أي قانون معدل.

ويشير النجار إلى أن هذه التجربة هي الثانية التي تمر بها الصحافة في التعامل مع هذه القضايا، وهي تجربة سيتم الاستفادة منها ليس فقط لتلافي السلبات، وإنما أيضاً الانتصار على السلبات التي مرت بها الصحافة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية والتنفيذية الأولى، القانون هو ذاته وكانت لجنة الانتخابات تراقب هذه القضية، وهناك جهات للدعاية الانتخابية إعلاني وإعلامي، والوجهان مختلفان تماماً، الإعلاني مدفوع الأجر وبمقابل، والإعلامي هو ما يخص الإعلام بمعنى الخبر والتقرير والقصة الإخبارية والمؤتمر الصحافي والبيان الصحافي، ويحق لكل مرشح أن يستخدم الصحيفة من أجل وضع مادة إعلانية حول برنامجه الانتخابي، وحول إنجازاته السابقة أو اللاحقة بالمساحة التي يريدها، وبالشكل الذي يريده أيضاً شرط ألا تخل بقانون الانتخابات وألا تكون متعارضة مع الأسس والوثائق الوطنية وألا تهاجم أشخاصاً بحد عينهم. والدعاية الانتخابية هي أيضاً فرصة جيدة للإعلام الفلسطيني من أجل الردود المالي.

### ثمة / التيار الديمقراطي

الاستحقاقات، وبعائدي أن انقياد هذه الفصائل وراء «تحصيل حاصل» النتيجة، ضيع فرصة ذهبية كي تضع نفسها على خارطة السياسة والتنظيمية بقوة على الساحة الفلسطينية، وتخلي التيار الديمقراطي عن دوره في الدخول في عملية مشاركة، أو شراكة في تحديد رئيس اللجنة التنفيذية، يشير إلى مدى الضعف الذي يعاني منه هذا التيار.



# اصدارات مواطن لعام ٢٠٠٤

## من يهودية الدولة حتى شارون

هذا الكتاب هو مساهمة بحثية في تحليل إشكاليات وتناقضات نظام الحكم في نقاط تقاطع السياسة مع الاقتصاد السياسي والأيدولوجيا السائدة في حالة خاصة هي حالة إسرائيل. ولهذا الغرض يحلل الكاتب بنية الديمقراطية اليهودية إلى عناصرها المكونة. وتتناول عملية التفكير أوجهاً متعددة لنشاط الدولة كعملية بناء للأمة من خلال الاقتصاد، والعناصر والافكار المكونة للأيدولوجيا السائدة وغيرها. والكتاب مساهمة نقدية واعية لموقعها الذي توجه من النقد. ولكن النقد ليس مجرد نشاط غير موضوعي. ففي حالة تولده عن عملية تحليل تستخدم فيها أدوات العلوم الاجتماعية، وتضيء جوانب من العملية الاجتماعية والسياسية التي تخفيها الأيدولوجيا الرسمية يكون مساهمة عملية وبحثية في فهم المجتمع والدولة المعنيين، وهو، بالتأكيد لا يقل حرصاً على الموضوعية العلمية عن الإنتاج البحثي الإسرائيلي، وإن كان يتضمن بعداً أيدولوجياً، فهو بالتأكيد لا يزيد على البعد الأيدولوجي القائم في الأبحاث الأكاديمية الإسرائيلية. ليس الكتاب رداً على الاختصاص الإسرائيلي في الشؤون العربية، وهو ليس رداً على الاستشراق الإسرائيلي بـ «استغراب» عربي. فلنسا معنيين بمنالكفات استعراضية ذات طابع تمثيلي (Representational) لكي نصرف جهداً على إثبات أننا نستطيع أن «نحلهم» كما «يحلوننا». نحن معنيون بالبحث والنقد المتضمن فيه. ولانرغب بتقليد المستعمر، لأن المستعمر في حالة التقليد المنتشرة مؤخراً يتحول إلى مجرد كاريكاتير عن المستعمر يتوسل اللياقة السياسية (Politically correct) تحميه من السخرية، أو من التقييم العلمي الصارم.



## دراسات اعلامية / سمير شبيب

هناك عشرات من الدراسات والبحوث الإعلامية في العالم العربي التي تقارب ما يعتبر «بحوثاً مكتوبة» غالباً ما تستند على شق واحد من البحوث الإعلامية-شق منقوص وغير مكتمل هو «تحليل الضمون» لأنه لا يتكامل بدون أن يتكامل مع السموات مع الميادين لرأي «الاستقبال» في ذلك الدفق الإعلامي الوجه إليه أي لا يتكامل بدون (البحوث الكمية). تحليل الضمون السائد في الدراسات والبحوث الإعلامية العربية، غالباً ما يعاني أيضاً من ارتكاز الكاتب على الأيدولوجيا الساسية خاصة كمييار حكم على الضمون قيد البحث. البديل للبحوث الإعلامية الضعيفة أحياناً والغائبة أحياناً أخرى في العالم العربي، كان في اعتماد وسائل الإعلام العربية الربحية (الخاصة) على دراسات السوق التي ينفذها معلنون أو وكلاء إعلان. ولن يكفي بحال الاعتماد على دراسات للسوق، التي أخذت تشكل بديلاً للدراسات الإعلامية، فلا تقدم أجوبة، بل تقدم مجرد عناوين أجوبة بعيداً عن تفاصيل المشكلة والحلول. وهذا ما حاولت دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت، أن تضع اللبنة الأولى لمعالجته... مساهمة متواضعة بعد ولكن واضحة المعالم في منهجها.



## اسطورة التنمية في فلسطين / خليل نخلة

هذا الكتاب ليس رسداً تاريخياً بل يتناول «التنمية الفلسطينية» وما يرافق ذلك من تحولات اجتماعية محتملة. وليس الغرض من هذا المؤلف الخوض في تجربة أكاديمية نظرية مجردة، بل المقصود هنا فهو الاستعانة بالتجربة التحليلية من أجل تحقيق التغيير المطلوب والوصول إلى إطار عام مع التركيز على خصوصية التجربة الفلسطينية الجارية. سأسعى لتقديم تحليل عميق مستمد من خبراتي الميدانية حول عملية التغيير الاجتماعي المنشود بهدف التوصل إلى درجة معينة من التعميم مع التركيز دوماً على الخبرة الفلسطينية. وخلال هذه العملية فإنني سأسعى إلى نقض الأساطير وإمالة اللسان عن العديد من العتقدات والكلشيشات السائدة المحتضنة حالياً في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني في مسعى لتخطئها.



## حركة معلمين المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠

شكلت حركة معلمي المدارس الحكومية نموذجاً لمنظمة المجتمع المدني التي نشأت وتطورت وتواصلت ومارست نشاطها بشكل مستقل عن السلطة، وكان يتوقع أن تكون قدوة ومثالاً يحتذى به في قطاعات مهنية ونقابية أخرى لولا تضافر عوامل متعددة في مواجهتها، منها ما له صلة بتنازع تمثيل المعلمين، وخشية السلطة من امتداد الحركة إلى قطاعات أخرى، واستجابة القوى الوطنية والإسلامية لضغوط قيادة السلطة الفلسطينية وتراجعها عن مساندة ودعم حركة المعلمين من أجل مطالبها النقابية والمعيشية، كما حال اندلاع انتفاضة الأقصى أيلول ٢٠٠٠ دون استئناف الحركة المطالبة للمعلمين. يلقي الكتاب الضوء على نشوء وتطور حركة معلمي المدارس الحكومية ونضالها من أجل تحسين ظروف عملهم، وإنشاء نقاباتهم الخاصة، ليس في ظل السلطة الفلسطينية وحسب، ولكن ليوضح جذور هذه الحركة، ومحاور نضالها خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي.



## المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال

تعتبر هذه الدراسة، بأن التكيف هو مجموعة متنوعة واسعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الواعية والنظمة، أو العفوية، التي يتخذها الأفراد والجماعات للتأثير في البيئة المحيطة بهم، وبالتالي الحفاظ على وجودهم، ومحاولة الخروج من الأزمات التي تهدد واقعهم ومستقبلهم في آن. وتحاول الدراسة دراسة حالة التكيف الفلسطيني، مع معطيات ومجريات ونتائج انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، بعد أربع سنوات من اندلاعها، وذلك عبر ستة فصول أساسية، تناولت: الأطار النظري والمنهجية، واثار الاجراءات الاسرائيلية على القطاعات الاقتصادية-الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية خلال الانتفاضة، والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، واستراتيجيات التكيف المقاوم في المجتمعات المحلية، وتجربة التكيف المقاوم من خلال عوالمه الذاتية والموضوعية، وأخيراً، ثمن التجربة وتبعاتها. وبذلك تحاول الدراسة، تقديم صورة تحليلية لأشكال الممارسات الاجتماعية والاقتصادية التي تبتنتها بعض قطاعات ومكونات المجتمع الفلسطيني، لتحقيق التكيف والبقاء والصمود في وجه الضغوطات والتحديات المفروضة عليها.



## واقع التعليم الجامعي / ناجح شاهين

يتفاهم المشكل أي مشكل بقدر ما نفضل في وضع أيدينا على الخلل الذي يعتوره. ويتعمق أكثر إذا فشلنا في إدراك وجوده. وهذا هو بيت القصيد في أزمة التعليم الفلسطيني الراهن، فبين الألام والأمانى والأوهام من ناحية، وواقع الضعف والتخلف المتحكم بمختلف مناحي التجربة التعليمية الفلسطينية من ناحية أخرى، هوة لا تكاد تعبر. في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتعقلن الواقع التعليمي بالقبيض عليه نقدياً. ربما أن الكثير من مر الكلام هو ما يجده القارئ في هذا الكتاب، ولكنه أفضل بالطبع من المديح الذي يندع ويرضي الغرور، بينما يغطي الورم ويقدم له بيئة لائمه ليستشري. يحاول هذا العمل أن يبدق ناقوس الخطر ليُسمع كل من له أنذان صاغيتان، التعليم العالي في بلادنا ليس عالياً أبداً.



## يوميات المقاومة في مخيم جنين

هذا الكتاب مختلف، كتاب التقطه أحد الأسرى القدماء في سجون الاحتلال من أفواه رفاقه الجدد: مقاتلي معركة مخيم جنين، الذين أسروا بعد أن خاضوا معركة المخيم حتى الطلقة الأخيرة. لذا فهو وثيقة ساخنة وحية، تروي فيها الوقائع يوماً بيوم، وبالتفاصيل، ومن جميع الاتجاهات: الاشتباك العسكري، تكتيكات العدو، تكتيكات المقاومة، الأسلحة المستخدمة، العلاقة مع أهالي المخيم، والعلاقة مع وسائل الإعلام، وكل شيء. من أجل هذا فالكتاب كتاب تأسيسي حقاً، أي أنه يعطينا المادة الخام التي تمكننا من النظر بشكل جدي في معركة «مخيم جنين» لاستخلاص العبر منها. وعلينا أن نقول إنها ليست عبراً محلية الطابع، أي زنها لا تخص الوضع الفلسطيني وحده، بل عبر عامة تتعلق بإمكانية حروب المدن والتجمعات السكانية في القرن الجديد، القرن الواحد والعشرين. وإذا كانت هذه المعركة العظيمة أوشكت أن تنسى بعد حرب أمريكا على العراق التي سقطت فيها المدن كما تسقط عريشة من كرتون، فإن هذا يأتي لكي يستعيد روحها معلناً أن إرادة الناس في المقاومة هي الأساس.



## الدستور الذي نريد لفلسطين / وليم نصار

الدستور في أية دولة هو وثيقة تعاقدية بين الحاكم والحكوم، ويقوم على أساس التشاور والتراضي بين الطرفين، بحيث لا يكون الحاكم متسلطاً، ولكن لا تكون الحكومة ضعيفة. وفي الوقت نفسه، تكون حقوق الناس وحررياتهم محفوظة، بحيث لا يستطيع الحاكم مسها، وإلا فقد شرعيته كحاكم دستوري. وعند وضع أي دستور لأية دولة، يقوم المكلفون بإعداد مشروعه، عادة، بوضع المعايير التي يجب أن تبني عليها أحكام الدستور، فإذا أرادته مجرد وثيقة تفصل على مقاس الحاكم، تكون المعايير هي معايير الحاكم، بدون مراعاة متطلبات الناس، أما إذا أرادوه دستوراً لدولة ديمقراطية، عليهم الاهتمام بأن تكون أحكامه نابعة من مفاهيم ديمقراطية. وعند مراجعة صيغ المشاريع التي وضعت للدستور الفلسطيني، نرى أنها قامت على التخبط بدون أسس ومعايير لوضع أحكامها، ولذا يدرس هذا الكتاب هذه الصيغ، ويظهر العيوب في أحكامها، فيضع المحاذير الواجب التنبه لها عند وضع أية صيغة لدستور ديمقراطي، وبناءً عليها يشير إلى الأخطاء في صيغ مشاريع الدستور الفلسطيني؛ ويضع صيغاً بديلة، وأحياناً يضع نصوصاً أغفلها واضعو مشروع الدستور الفلسطيني.



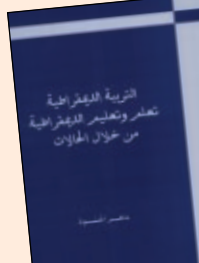
## أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس القادم/ د. أحمد مجد لاني ود. طالب عوض

هذه الدراسة تؤكد ضرورة تبني نظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بين التصويت الفردي المباشر (الأغلبية) والتمثيل النسبي، من أجل ضمان تمثيل عريض للقوى والأحزاب السياسية، وتكريس التعددية والتنمية السياسية، والتقليل من الأصوات المهلورة التي وصلت إلى أكثر من ٦٠٪ خلال الانتخابات السابقة، حيث حصل النواب الفائزون على أقل من ٤٠٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الانتخابات. وتبين الدراسة ضرورة تغيير قانون الانتخابات الفلسطيني من أجل تعزيز التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني. إن نظام الانتخاب المختلط سيؤمن بالضرورة تمثيلاً عريضاً للقوى والأحزاب السياسية على عكس نظام الأغلبية الذي يؤدي إلى نظام القاطنين داخل المجلس التشريعي، ما قد يشل عمل المؤسسة التشريعية، وانعكاس ذلك على الحياة السياسية في المجتمع.



## التربية الديمقراطية تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات

لماذا تعلم الديمقراطية، وكيف نعلمها؟! هذا ما حاول هذا الكتاب، الإجابة عليه، عبر جهد جماعي شارك به مبرون ومدرسون واستغرق زهاء ثلاث سنوات، ويتضمن هذا الكتاب، مجموعات مختلفة من حالات متعددة، لتعليم الديمقراطية، من خلال وسائل متنوعة، وبأماكن مختلفة. تستطيع هذه الحالات أن تصف ما يحدث في ذهن المعلم على نحو أفضل من غيرها من الأساليب، فهي تعمل على استكشاف المعرفة وطرق التفكير. ومن خلال العمل، تم تطوير العديد من الحالات، من خلال ورش العمل، بحيث كانت هناك مشاركة وتعاون بين المعلمين بعضهم بعضاً. ولعل أفضل النتائج التي توصل إليها الفريق التربوي، من خلال عمله الميداني والنظري، هو اخراج مفهوم الديمقراطية من إطارها المجرد، وربطه بالواقع المباشر. يأتي هذا الكتاب، كبداية جادة لسد حاجة تربوية قائمة، وذلك من خلال طرح أسلوب استخدام الحالات في تعليم الديمقراطية.



## أحلام بالحرية / عائشة عودة

تجربة السجن واحدة من أوسع تجارب الشعب الفلسطيني وأشدها عمقاً وألماً. فقد مر بها مئات الألوف من النساء والرجال والأطفال، كما مر بعنايها أهلهم وذووهم. غير أن هذه التجربة لم تسجل بما يكفي من السعة والقوة لكي ينكشف السجناء الإسرائيلي عارياً أمام محكمة الإنسانية. وعليه، فما زال أماننا عمل كبير جداً من أجل توثيق هذه التجربة، والكشف عن آلامها وجروحها وبطولاتها. وعلى طريق إنجاز هذا الهدف، تقدم سلسلة التجربة الفلسطينية، التي تصدرها مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الجزء الأول من ذكريات المناضلة عائشة عودة حول تجربة الاعتقال والتحقيق والسجن. ومن دون مبالغة، يمكن القول إن هذا الكتاب، برهافته وجماله ودفقته وعمقه في وصف التجربة المؤلمة والعظيمة معاً، سوف يكون علامة فارقة في عالم أدب السجون في فلسطين.



مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

رام الله، ص.ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ - ٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥ - ٢ (٩٧٢)

بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون

مع مؤسسة هينرخ بل - ألمانيا -

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بل